الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحي فارس المدية

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في مقياس
النظريات اللسانية الغربية

مطبوعة الدروس لطلبة السنة الأولى ماستر

(شعبة الدراسات اللغوية)

تخصص: لسانيات الخطاب

إعداد الأستاذ: حميدي بن يوسف

السنة الدراسية 2022/ 2023

تقديم:

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، والصلاة والسلام الأتمّان على من أوتي جوامع الكلم مُحَمَّد صلى الله عليه وسلّم، وبعد: نحمد الله العلي القدير على أن وفّقنا إلى إنجاز هذه المحاضرات الخاصة بمقياس "**النظريات اللسانية الغربية**"، وذلك توافقا مع أهم محاور البرنامج المقترح.

يجد المطلّع على هذه المحاضرات عرضا توضيحيا لعدد من التوجّهات اللسانية الحديثة والمعاصرة بدءا بما ما قام به اللساني السويسري فردينان دي سوسير من تأسيس رصين علمي وممنهج للبحث اللساني، ومرورا بأهمّ المدارس التي انتشرت في أوربا وأمريكا في النصف الأوّل من القرن العشرين، حيث تم التعرّض إلى المدرسة النسقية (الغلوسيمية) (مدرسة كوبنهاغ) وهي المدرسة التي تجسّد فيها "الولاء" لمبادئ سوسير. وبالموازاة مع ذلك فقد تمّ الوقوف عند أهم الأفكار التي قدّمتها المدرسة البنوية الأمريكية المعروفة "**بالمدرسة التوزيعية**". هذا وقد نال التيار الوظيفي نصيبه من هذه المحاضرات من خلال التطرّق إلى أهمّ أعمال لسانيي حلقة براغ، مع التركيز على الأفكار الوظيفية التي أرساها اللساني الفرنسي **أندري ماتيني**.

كما تمّ التطرّق إلى التيار التوليدي التحويلي الذي اكتسح ساحة التفكير اللساني في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك من خلال عرض أهم مبادئه اللسانية، وتناول بعض الجوانب التي تعكس تطورات هذا التيار مثلما هو الأمر بالنسبة لنظرية العبارة س، وغيرها.

وتختتم هذه المحاضرات بنظرة حول التوجه اللساني التداولي، من خلال التّعرض لأهم نظرياته، كنظرية أفعال الكلام، ونظرية المناسبة، والطراز، وهي نظريات تعكس جانبا من التوجهات المعاصرة للبحث اللساني.

وفيما يتّصل بالمراجع فقد تمّ الاعتماد على ماجدّ في الساحة العربية من مراجع لسانية مؤلفة بالعربية أو مترجمة إليها، وعلى بعض المراجع المكتوبة اللغة الفرنسية والإنكليزية.

وبالنظر إلى أنّ هذه المحاضرات موجّهة أساسا إلى الطلبة، فقد حاول مؤلفها الالتزام ما أمكن بالتبسيط والإيضاح، وتحقيقا لهذه الغاية فقد دُعّمت كثير من المفاهيم المجرّدة بأمثلة من اللغة العربية، ومن لغات أخرى، وهذا في مختلف المستويات اللسانية. على أنّ هذا التبسيط **لا يلغي مطلقا التزام الطالب بالتحضير أوّلا ثمّ الحضور والمناقشة**؛ لأنّ هنالك كثيرا من المفاهيم . خاصّة تلك المتعلّقة بالأسس النظرية للمدرسة . التي لا ينجلي غموضها إلاّ بالتركيز والمناقشة. كما لا نزعم أنّ هذه المحاضرات تدّعي لنفسها الإلمام والإحاطة بكلّ المفاهيم والنظريات اللسانية الحديثة، مما يجعل العودة إلى المراجع المذكورة في الفهرس وغيرها أمرا لا غنى عنه.

برنامج المقياس

تقديم		ص.2
المحور الأوّل	المدارس اللسانية البنوية	.3 – .
المحاضرة الأولى:	"المدرسة السوسيرية 1	ص. 3
المحاضرة الثانية	المدرسة السوسيرية 2 (ثنائيات سوسير)	ص. 8
المحاضرة الثالثة:	المدرسة النسقية	ص. 16
المحاضرة الرابعة:	المدرسة التوزيعية	ص. 19
المحاضرة الخامسة:	المدرسة الوظيفية	ص. 25
المحور الثاني	النحو التوليدي التحويلي وتطوره	ص.
المحاضرة السادسة:	مبادئ النحو التوليدي التحويلي	ص.
المحاضرة السابعة:	التحويل في النظرية التوليدية التحويلية	ص.
المحاضرة الثامنة	تطور نظرية النحو التوليدي التحويلي الكليات والوسائط	
المحاضرة التاسعة	تطور نظرية النحو التوليدي التحويلي (نظرية العبارة س)	
المحور الثالث	التوجة التداولي في دراسة اللغة	–
المحاضرة العاشرة:	نظرية أفعال الكلام	ص.
المحاضرة الحادية عشرة:	مبدأ التعاون وقواعد المحادثة عند غرايس	ص.
المحاضرة الثانية عشرة:	نظرية الملاءمة	ص.
المحاضرة الثالثة عشرة:	نظرية الطراز 1 (النظرية القياسية)	ص.
المحاضرة الرابعة عشرة:	نظرية الطراز 2 (النظرية القياسية الموسعة)	ص.
المصادر والمراجع		

المحاضرة الأولى: اللسانيات البنوية عند سوسير

1 . تمهيد: ارتبطت تسمية اللسانيات الحديثة باللساني السويسري الشهير فردينان دي سوسير (Ferdinand De Saussure) الذي أحدث نقلة نوعية في التفكير اللساني الحديث، وذلك من خلال ثورته على كثير من المفاهيم اللسانية التي كانت سائدة في عصره (القرن التاسع عشر)، وبخاصّة ذلك التوجه التاريخي الذي طبع تلك الفترة. ولقد طالت المراجعات التي قام بها موضوع الدراسة اللسانية، ومنهجها وكذا الهدف منها. ولقد تجلى ذلك في محاضراته التي ألقاها على طلبته وجمعا تلامذته من بعد وفاته، وهي المحاضرات التي شكّلت الأرضية النظرية التي انبنى عليه التوجه البنوي الذي وسم البحث اللساني في النصف الأوّل من القرن العشرين.

ولقد كُتب لأفكار دي سوسير الانتشار، بحيث أثّرت في التوجّهات والمدارس اللسانية التي ظهرت بعده، وبخاصّة اللسانيات النسقية مع لويس يلمسليف. ولم يقف حدّ التأثير عند حدود الدرس اللساني، بل تعدّى الأمر ذلك، لتمثل الأفكار السوسيرية مرجعية نظرية في علوم أخرى مثل النقد الأدبي، والأسلوبية، والسيميائية، وتعليم اللغة. وسنحاول فيما يأتي التّعرّض بإيجاز لأهم المفاهيم اللسانية التي أتى بها فردينان دي سوسير.

2 . مادّة اللسانيات وموضوعها:

يميّز سوسير بين مادة اللسان وموضوعه، حيث يرى أنّ المادة تخص «جميع مظاهر اللغة الإنسانية وتعبيراتها، سواء منها لغة الشعوب البدائية أو الشعوب المتحضرة، وسواء تعلّق الأمر بالعصور المغرقة في القدم، نقصد العصور الكلاسيكية أو عصور عهد الانحطاط، آخذين بعين الاعتبار بالنسبة لكل مرحلة لا اللغة السليمة واللغة الممتازة فقط بل جميع أصناف التعبير اللغوي وأشكاله. وهذا وحده لا يكفي، إذ لما كانت اللغة كثيرا ما يذهل الناس عن ملاحظتها، تعيّن على عالم اللسان أن يعتبر النصوص المكتوبة، ما دامت قادرة وحدها على أن تجعله يعرف أصناف التراكيب الخاصة القديمة منها والعتيقة»[1]، ويظهر من خلال هذه التمثيلات أنّ مادة اللغة متنوّعة ومختلفة بين ما هو قديم وما هو حديث، وما هو مكتوب، وما هو فصيح وغير فصيح، إذن، فالمادة، وفق هذا الاعتبار «تُحدد بأنّها مجموع مظاهر اللغة البشرية، دون تقييد [حصر] أيٍّ منها؛ وهو ما يغطي كل اللغات، وكل العصور التاريخية، وكل أشكال التعبير»[2].

وفي المقابل، يقدّم سوسير مفهوما آخر هو الموضوع، وهو مرتبط باللغة ولكنّه مختلف عن المادة، حيث يقول بهذا الشأن: «بعض العلوم تشتغل على موضوعات معطاة سلفا، يمكن أن تُفحص بعد ذلك من وجهات نظر مختلفة. [و] في مجالنا، لا يوجد مثيل لذلك

---

[1] **فردينان دي سوسير**: محاضرات في علم اللسان العام. تر: عبد القادر قنيني، ص. 14.

[2] Fuchs Catherine, Le Goffic Pierre,(1992), Les linguistiques contemporaines, Repères théoriques, Hachette Livres, p. 16.

(...) [ف] زاوية النّظر هي التي تنشئ الموضوع»[3]. إذن، فموضوع اللسانيات ينشأ تبعا لرؤية الباحث اللساني، أي أنّه يتشكّل نتيجة التأمل في المادة المتمثّلة في مختلف مظاهر اللغة ثمّ تشكيلها وفق رؤية معيّنة. فالوحدة اللغوية الواحدة كما ذكر ذلك في المثال الخاص بالكلمة الفرنسية nu (عارٍ) التي يمكن أن يُنظر إليها من زوايا مختلفة، وهذا بحسب الطريقة التي يُشتغل وفقها، وذلك باعتبارها صوتا، أو تعبيرا عن فكرة، أو باعتبارها موافقة لـ nūdum اللاتينية[4]. إذن، فالمادة الواحدة يمكن أن تنشئ أكثر من موضوع بحسب رؤية الباحث. والموضوع هو لاحق للمادة مرتبط بالتصورات التي تُضفى عليها.

ويمكن أن ينسحب هذا التمييز بين المادة والموضوع على اللغة ذاتها، إذ إنّ الموضوعات الخاصة باللغة يمكن أن تتعدد تبعا للتصورات، بحيث يمكن أن يُنظر إلى اللغة باعتبارها بنية أو وظيفة أو غير ذلك، فينتج مع كل تصور موضوعٌ جديد يشكِّل مجالا للبحث اللساني.

3. مفهوم البنية (النظام):

يشكل "النظام" مصطلحا جوهريا عند فردينان دي سوسير، ذلك أنّه ربط وجود اللسان لا بالوحدات اللسانية التي يتشكّل منها وإنّما من خلال النظام الذي تنتظم وفقه هذه الوحدات. فاللسان عنده «هو نظام من الأدلة المعبّرة عن الأفكار»[5]. واستنادا على هذا المنطلق التحديدي يمكن ويمكن تعريفه أيضا «بالمعنى البنوي [بأنّه] مجموع متجانس من العناصر بحيث يُحدَّد بصورة خلافية من خلال مجموع العلاقات التي يعقدها مع العناصر الأخرى»[6]، ويُستفاد من هذا التعريف أنّ النظام يتأسس على العلاقات التي تربط بين الوحدات اللغوية في مختلف المستويات (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية). وهي علاقات بمثل ما تعكس ذلك التجانس والتآلف بين الوحدات، فإنّها تكشف عن تمايزها وتقابلها من خلال ما تختلف به عن غيرها داخل اللغة. ووفقا لذلك، «ينبغي الابتعاد في دراسة اللسان عن الاهتمام بتفاصيل الوحدة في حدّ ذاتها واعتبار ما هو مميّز منها بالنسبة للمجموعة كلّها»[7]. أي أنّ سوسير لا ينظر إلى اللغة باعتبارها قائمة من الوحدات المنعزلة والمنفصلة عن بعضها، بل باعتبارها كلا متجانسا.

ويقترب مصطلح النظام من مصطلح آخر هو البنية، فهما ينطويان على الفكرة المركزية المتمثلة في العلاقة إلى الحد الذي يحدث الخلط بينهما أحيانا. ويتلخص الفرق بينهما في كون النظام يدل على نوع الشيء الذي هو لسان (اللسان هو نظام)، [أما] البنية فتدل

---

[3] Ferdinand De Saussure, Cours de Linguistique générale, Ed. Payot & Rivages, 1995, p. 23.
[4] Ibid. p. 23.
[5] Id, p. 33.
[6] Moeschler Jacques, Auchlin Antoine, Introduction à la linguistique contemporaine, p. 192.
[7] سليم بابا عمر، باني عميري: اللسانيات العامة الميسرة، ص 19.

على خاصية هذا الشيء (اللسان له بنية)[8]. ولكن بالرغم من مركزية مصطلح النّظام إلا أن مصطلح البنية قد سرى في الاستعمال بصورة مكثّفة واقترنت به تسمية المدارس اللسانية التي خرجت من عباءة سوسير، فنعتت إثر ذلك بالمدارس البنوية.

ويستخلص مما سبق أنّ النظام اللغوي هو نظام من الأدلّة المتواضع عليها، فاللسان على هذا الاعتبار ليس مجموعة من الألفاظ يعثر عليها المتكلّم في القواميس بل هو نظام من الوحدات يرتبط بعضها ببعض على شكل عجيب، وتتقابل فيه البنى في المستوى الواحد التقابل الذي لولاه لما كانت هناك دلالة[9].

4. مفهوم القيمة:

أعطى سوسير الأهمية الكبرى في تحديد مفهوم البنية إلى العلاقات التي تربط بين الوحدات اللغوية، منطلقا في ذلك من اعتباره اللسان "شكلا وليس مادّة"، ولقد نتج عن هذا الموقف ظهور ما يُسمى مفهوم القيمة في اللغة؛ فالوحدات اللغوية (نركّز هنا على الوحدات الدالة) لا تكتسب هويتها إلاّ عند مقابلتها بغيرها من الوحدات في مستواها (التحديد بالسلب). كما أنّ هذه العلاقات لا تكون بكيفية عشوائية، فـ"كل مكوّن أو عنصر يدخل في علاقات مع العناصر الأخرى بطرق نظامية تحدد كيف يمكن أن **يتصل بها أو يحل محلّها**، وهذه العلاقات تميّز كل مستويات النظام اللغوي"[10].

ففي الجانب المفهومي (التصوري) يوضح سوسير بأنّ قيمة اللفظ غير الثابتة وذلك من خلال علاقته بما يمكن أن يعوّضه من جهة وما يُمكن أن يتصل به من جهة أخرى، حيث يقول: «وفي إطار اللغة الواحدة تكون جميع الألفاظ التي تعبّر عن معان متقاربة متّجهة لأنْ يحصر بعضها بعضا على سبيل التبادل؛ فالمترادفات في اللغة الفرنسية مثل أجناس فعل الخوف: مثل **خشي** redouter، **خاف** craindre، و**هاب** avoir peur، ليست لها من قيمة خاصة لولا تقابلها. فلو لم توجد لفظة خشي redouter كان مضمونها معرَّضا لأنْ تستولي عليه الألفاظ الأخرى المتنافسة عليه»[11]. ففي هذا المثال، يرى سوسير بأنّ القيمة الدلالية لأحد الألفاظ الثلاثة يكتسبها من خلال مقارنته دلاليا مع اللفظين الأخريين، وعليه فإنّ قيمته اكتسبها من خلال ما يتميّز به من سمات دلالية دقيقة. وهذه القيمة تنتج عن المقارنة بين الوحدات التي لا توجد في سياق تعبيري واحد وإنّما ضمن المعجم.

وفي المقابل، فإنّ هناك تجليا آخر من القيمة الخاصة بالوحدات اللغوية ينشأ من نوع آخر من المقارنة، ويوضّح سوسير ذلك بقوله: «وبالعكس فقد يوجد من الألفاظ ما يغتني باتصاله مع أخرى، مع أخرى؛ مثلا العنصر الجديد الذي أدخله لفظ décrépit

---

[8] Gary – Prieur Marie- Noëlle, Les Termes Clés de La Linguistique, p. 58.

[9] يُنظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000، (ص 16 . 18).

[10] فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر. أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر، 2000، ع 263، ص 283.

[11] دي سوسير فردينان، المصدر السابق، ص 147.

(في قولنا شيخ متهالك un vieillard décrépit نتج من تقارن وجود لفظ مترهل décrépit (من قولك حائط متداع un mur décrépit). وهكذا فإنّ قيمة لفظ أيّا كان نوعه تتحدد بما يُحيط به ويُساويه من محامل"[12]. أي أنّ القيمة الدلالية للفظ décrépit تختلف باختلاف العنصر الذي ترتبط به ضمن السياق.

وضمن هذا السياق، يشبه سوسير قيمة الوحدة اللغوية بالعملة، حيث يرى أنّه «لا يجوز أن يكون الصوت، وهو عنصر مادي، منتميا بذاته إلى اللسان. فليس الصوت بالنسبة للسان إلا شيئا ثانويا أي مادة يتصرّف فيها اللسان. وجميع القيم المتواضع عليها تجري هذا المجرى وتظهر هذه الخاصية : كون القيم لا تختلط بالعنصر المحسوس الذي تتخذه حاملا وتعتمده سندا. إذ إنّ قطعة النقود لا تتحدد قيمتها بالقياس إلى المعدن الذي منه صكت (...)»[13] ويستفاد من هذا المقتبس أنّ القيمة في عرف سوسير لا تتأسس على المادة، أي على الأصوات بل على الشكل أو الصورة التي تنتج من تجريد تلك المادة الصوتية في أشكال معيّنة.

ومن الضروري التنبيه إلى أنّه «في علم الدلالة، يجب الحذر من الخلط المحتمل بين "القيمة" valeur و"الدلالة" signification اللذينِ يستعملان أحيانا دون تمييز. فبالمعنى الدقيق، يجب الحديث عن الدلالة عند النظر إلى الدليل في حد ذاته [منعزلا]، وعن القيمة عند النظر إليه في علاقته بالأدلة الأخرى»[14]. إذن، فالقيمة وفق هذا الاعتبار هو مفهوم علائقي بنوي تتحدد سلبا بينما يمكن النظر إلى الدلالة نظرة إيجابية من خلال الخصائص الذاتية المستقلة للدليل اللغوي بصرف النظر عن اختلافه وتمايزه عن غيره من الدوال.

بقي أن نشير إلى أنّ «مفهوم القيمة ليست حكرا على المجال الدلالي. [إذ] يمكن الحديث أيضا عن قيمة الفونيم»[15]، وهي التي يمكن أن تحدد من خلال مقابلته مع غيره من الفونيمات في الملامح أو السمات التمييزية التي تتألف منها.

النص التطبيقي الأول:

«[إنّ] قطعة النقود لا تتحدد قيمتها بالقياس إلى المعدن الذي منه صكت، فقطعة من المال، من العملة الفرنسية القديمة من جنس خمس فرنكات قد لا تكون قيمتها إلاّ نصف هذا المقدار فضة. وعليه فقطعة من المال تقل قيمتها أو تكثر حسب ما تحمله من الصورة المصكوكة والمضروبة عليها. وهي كذلك تزيد قيمتها وتنقص حسب اختلاف البلدان التي تتداولها. وهذا صحيح أيضا بالنسبة للدال اللساني. »

فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام، تر: عبد القادر قنيني، ص 150، 151.

[12] دي سوسير، فرديناند، محاضرات في علم اللسان العام، ص 147، 148.

[13] نفسه، ص. 150.

[14] Gary – Prieur Marie- Noëlle, Les Termes Clés de La Linguistique, p. 60.

[15] Ibid, p. 61.

المحاضرة الثانية: ثنائيات دي سوسير

تجسّدت أهم الأفكار البنوية التي طرحها فردينان دي سوسير في محاضراته في صورة ثنائيات. وهذا ما شكّل ملمحا بارزا في الفكر السوسيري الذي تأسس على مبدإ التقابل. وترتبط إحدى هذه الثنائيات بمنهج الدراسة اللساني (الدراسة الآنية/ والزمانية)، أمّا الأخرى فهي أقرب إلى موضوع الدراسة، وأهمّها ثنائية (اللسان /الكلام)، (العلاقات التركيبية /الاستبدالية) (الدال/ المدلول) (المنطوق/ المكتوب).

1 . اللسان/ الكلام: في هذا المجال بالذات أعطى دي سوسير تمييزا أساسيا بين اللسان (**Langue**) والكلام (**Parole**). فـ"اللسان هو نظام محكم قائم على التضامن بين أجزائه المكوّنة له، بحيث أنّ قيمة الجزء الواحد منه لا تظهر أو تتمّ إلاّ باقترانه مع الكلّ، بينما الكلام ما هو إلاّ الفعل المحسوس والشخصي للاستعمال ذلك النظام في حالات معيَّنة"[1]. إذن، فاللسان عنده هو مجموع الأدلة التي تستعمل للاتّصال بين أفراد المجتمع، أمّا الكلام فهو الاستعمال الملموس لذلك النظام من قِبَل فرد من أفرادها وهذا بهدف تبليغ المعلومة أو التفاهم مع غيره.

ويمكن توضيح العلاقة بين اللسان والكلام، من خلال اعتبار اللسان "خزينة قد وضعتها ممارسة الكلام في الأفراد الذين ينتمون إلى جماعة واحدة... أو قل إنّ اللسان عبارة عن نسق من القواعد النحوية الموجودة بالقوّة في كلّ دماغ، أو بالضبط في أدمغة مجموعة الأفراد؛ لأنّ اللسان يوجد عند كلّ فرد ناقصا ولا يوجد كاملا إلاّ عند الجمهور"[2]. وتمثيلا لذلك يُشبّه دي سوسير اللسان بالمعجم الذي يمثّل الذاكرة الجماعية للمجتمع الناطق به. يقول دي سوسير: "يوجد اللسان (...) في شكل مجموعة من البصمات المستودعة في كل دماغ، تقريبا مثلما هو المعجم الذي تكون فيه النسخ المتماثلة مقسّمة بين الأفراد"[3].

أما مصطلح **اللغة [Langage]**[4] فيقصد بها "الملكة الإنسانية المتمثلة في تلك القدرات التي يمتلكها الإنسان، وتجعله يتميّز عمّا سواه من الكائنات الأخرى"[5]. وهذه الملكة لا يمكن معرفة وإدراك خباياها دون دراسة اللسان ثم الكلام، وفي هذا الشأن يقول دي

---

[1] دراقي الزبير، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ص 78.

[2] دي سوسير، فردينان، محاضرات في علم اللسان العام، ص 23.

[3] F. De Saussure: Cours de linguistique générale, ENAG Editions, Alger, 1994. p39.

[4] ينبغي هنا أن نشير إلى اختلاف اللسانيين العرب بشأن ترجمة مصطلحي langue و langage اللذين استعملهما دي سوسير، فبعضهم قابل مصطلح langue بلغة، ومصطلح langage بلسان، والبعض الآخر فضل العكس. أمّا نحن فرغم إيماننا بأنّ مصطلحي لغة ولسان يستعملان الآن باعتبارهما مترادفين حتى عند المتخصصين، فإننا نؤثر مقابلة langue بلسان، وlangage بلغة، وذلك بالنظر إلى أصل الاستعمال، فلفظ لسان في القرآن الكريم دل على أداة التواصل الخاصة بطائفة من الناس لهم خصوصيات اجتماعية وثقافية. كما في قوله تعالى "وهذا لسان عربي مبين". وهو نفسه المعنى الذي يقصده سوسير بمصطلح langue.

سوسير: إنّ "دراسة اللغة تتضمّن إذن قسمين: الأوّل أساسي، وموضوعه اللسان الذي هو اجتماعي في جوهره، ومستقل عن الفرد ... والآخر ثانوي، وموضوعه الجزء الفردي من اللغة، أي الكلام..."[6].

ملاحظة: إنّ نقاط التمايز المذكورة آنفا بين اللسان والكلام لا تنفي مطلقا الرابطة بينهما، فالموضوعان غير منفصلين، بل إنّ "وجود أحدهما يفترض وجود الآخر ويقتضيه: فاللسان ضروري لكي يُعقل الكلام ولكي يُحدث آثاره، ولكن الكلام أيضا ضروري، لكي يستقيم اللسان ويستقر"[7].

النص التطبيقي الثاني:

«لقد اعتاد الرجال ارتداء ملابس خاصة بهم تختلف عن ملابس النساء. ومهما كانت الظروف، فإنّ الرجال يرفضون رفضا باتا ارتداء ملابس النساء والخروج إلى أداء عملهم أو إلى التجول في الأماكن العامة. ولكنّهم قد لا يجدون حرجا في ارتداء هذه الملابس والمكوث في البيت. فهذا الضغط ليس من افتراء شخص بعينه، ولكنه من صنع نظام خاص من القيم التي يُمليها الضمير الجماعي على الأفراد، وما عليهم إلا الرضوخ والامتثال".

أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص 120.

السؤال: حلل النص موضحا كيفية تطبيق أفكاره على النظام اللغوي.

2. اللسانيات الآنية والزمانية:

ساد الاتّجاه التاريخي أو الزماني في الدراسة اللسانية على امتداد القرن التاسع عشر الميلادي، إلى الحد الذي اعتقد فيه لسانيو هذا العصر أنّ البحث اللساني لا يتحقق بصورة علمية إلاّ في ضوء المنهج التاريخي. ولما جاء دي سوسير حاول إعادة الاعتبار للدراسة الآنية والوصفية، من خلال حرصه على ضرورة الفصل بين دراسة اللسان دراسة تطورية تاريخية، ودراسته في حالة ثابتة قارّة. ويقصد دي سوسير بالآنية وصف الظاهرة اللغوية من حيث هي مجموعة من العناصر المترابطة في لحظة ما من الزمان، وهي بهذا المفهوم تُعنى بوصف الحالة القائمة للسان ما[8]، أي أنها تهتم بالنظام اللساني في ذاته بمعزل عن التاريخ. وعلى النقيض من ذلك فاللسانيات الزمانية هي "الدراسة القائمة على التعقّب التطوّري للغة عبر التاريخ"[9]. كما أنّها لا تدرس العلاقات بين كلمات متعاصرة في حالة لغوية واحدة، إنّما تدرس العلاقات بين الألفاظ المتعاقبة، أي "تلك التي يعقب بعضها بعضا في الزمن ويحلّ بعضها محلّ بعض"[10].

---

[5] مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص. 37.

[6] F. De Saussure, Cours de linguistique générale. P 38.

[7] دي سوسير فردينان، محاضرات في علم اللسان العام، ص. 29.

[8] محمّد وفاء كامل، البنيوية في اللسانيات، ص 227.

[9] حساني أحمد، مباحث في اللسانيات، ص 35.

[10] دي سوسير فردينان، محاضرات في علم اللسان العام، ص 178.

وبناء على الفصل بين المنهجين ردّ دي سوسير الاعتبار للسانيات الآنية[11]؛ فهو يرى بأنّ غرضها الهام هو"إثبات المبادئ الأساسية لكلّ نظام لساني ... وأنّ دراسة الألسنة دراسة آنية أكثر صعوبة من دراسة تطوّرها"[12]. ولكن مع ذلك، فلها فينبغي أن تكون الأولوية للدراسة الآنية، «ويُبرر سوسور موقفه بأنّ النظام أو الاعتدال الوضعي الذي تتصف به اللغة في وقت معيّن لا يمكن أن يُفسّر بالعوامل التاريخية العارضة (accidentels) الجزئية إنّما الذي تفسّره هذه العوامل هو تحوّل جزئيات اللغة المادية أمّا انتظامها وائتلافها الذي تكتسبه فور فقدانها إياه فهذا راجع إلى أسباب غير عارضة، بل مستمرة وباطنية (أي غير خارجة عن نظامها الداخلي) **وبها تتكوّن اللغة من حيث هي لغة**»[13]. وما دام هذا الانتظام بعد داخليا، فإنّ الدراسة الآنية هي التي تكشف عنه. وفضلا عن ذلك، فإنّ أيّة دراسة تاريخية تتطلّب وصفا لحالتي اللسان في كل فترة من الفترات التي يقارن بينها.

وللتمكّن من دراسة اللسان آنيا "ينبغي افتراض أنّه خاضع للاستقرار في فترة معيّنة، وإن كان في الواقع عرضة لتطوّر بطيء ومستمر. ويمكن القيام بهذه الدراسة الآنية بالنسبة للغة قديمة أو بالنسبة للغة حديثة أو معاصرة. ولا شكّ في أنّ هذه الأخيرة هي التي يمكن ملاحظتها جيّدا أو على مهل، فيكون وصفها علميا دقيقا. وتكتفي اللسانيات بملاحظة الظواهر اللسانية ووصفها، ولا تُدلي أبدا بالأحكام التقييمية"[14]. وذلك لأنّ المطلب يتمثّل في الكشف عن بنية اللغة، ومختلف العلاقات التي تنسجها الوحدات اللسانية مع بعضها والتي تجسّد ذلك النظام. وعليه فإنّ الأحكام التقييمية المنبثقة عن التوجّه المعياري لا يفيد في شيء.

النص التطبيقي الثالث:

«ونجد في الشطرنج أنّ كلّ وضع له ميزةٌ في أنّ هذا الوضع مُستقلٌ عن الوضع السابق. ولا أهميّةَ للطريق التي أدّت إلى هذا الوضع. فالذي يُتابع اللعبة مِن أوّلها ليس في وضع أحسن من الزائر الذي يأتي في لحظة حرجة ويُلقي نظرة على حالة اللعبة في تلك اللحظة. وإذا أردنا أن نصِف ترتيب اللعبة في تلك اللحظة فلا فائدةَ من ذكر ما حصل قبل عشر ثوانٍ. وهذا كلّه ينطبق على اللغة».

ف. دي سوسور، علم اللغة العام، تر. يوئيل يوسف عزيز، ط2، ص. 107

.حلل النصّ، محاولا توضيح كيفية تطبيق ما يتّصل بلعبة الشطرنج في النص على اللغة [اللسان].

---

[11] "ويمثّل سوسير لهذه الثنائية بالدراسة التشريحية للنبات، فإذا ما قطعنا نبتة ما طوليا (عموديا) فإننا نلاحظ نموّ الألياف في حالة تطوّرية فقط، أمّا إذا قطعناها أفقيا، فإننا نتمكّن من ملاحظة جميع الألياف في تجمّعها على سطح معيّن، وكذا حصر العلاقات القائمة بينها، وهذه الحقائق لا نستطيع إدراكها من القَطْع العمودي". (حساني أحمد: مباحث في اللسانيات، ص. 37).

[12] دي سوسير فردينان، المصدر السابق، ص 128.

[13] الحاج صالح عبد الرحمن، دراسات وبحوث في علوم اللسان، ص. 156 – 157.

[14] سليم بابا عمر وباني عميري، اللسانيات العامة الميسّرة، ص 23.

3 . ثنائية الدال والمدلول:

ترتبط هذه الثنائية بالوحدات اللغوية الدالة المشكّلة للسان، وهي التي يُصطلح عليها بالدليل اللساني، فتبحث في بنيتها وطبيعتها وبعض خصائصها. كما تركّز بصفة خاصّة على طبيعة العلاقة المشكّلة لقسميها (الدال والمدلول).

أ . الدليل اللساني: Le Signe Linguistique

لقد كان الاعتقاد سائدا عند كثير من الباحثين الذين سبقوا ف. دي سوسير أنّ اللغة ليست سوى قائمة من الألفاظ المقابلة للأشياء الموجودة في الواقع، (قائمة من التسميات للمسمَّيات). ولكن "هذه النظرية تفترض أنّ العلاقة القائمة بين الاسم والمسمّى عملية سهلة للغاية، وهذا أمر غير حقيقي"[15]. لأنّ هذا يقتضي أن تكون الأفكار موجودة قبل الكلمات التي تعبّر عنها. وما إن جاء دي سوسير حتّى خطّأ هذه النظرية؛ وناقض موقف القائلين بأسبقية الفكر في إشكالية العلاقة القائمة بين الفكر واللغة، إلا أنّ هذه النظرة البسيطة في عرف دي سوسير "تجعلنا نقترب شيئا ما من الحقيقة بإظهارها لنا أنّ الوحدة اللسانية أمر مزدوج يقوم على تقريب حدّين في الحكم"[16]. وهذا الحدان لا يرتبطان بعلاقة تسمية بمرجع خارجي، وإنّما بوحدتين ذهنيتين ناتجتين عن تجريد تلك المعطيات الخارجية.

ووفقا لذلك، يرى سوسير بأنّ "الدلالة [الدليل] اللسانية لا تجمع اسما إزاء مسمّى، ولا تربط الشيء باللفظ، بل الدلالة توحّد تصوّرا مع صورة سمعية [صوتية]"[17]. إذن فالدليل اللساني مثل سائر العلامات والإشارات لا يجمع الشيء (المادة) والاسم، وإنّما يجمع بين الصورة الصوتية (الدال) والمفهوم (المدلول).

أمّا بخصوص الصورة الصوتية (الدال) Signifiant "ليست هي ذلك الصوت المادّي باعتباره شيئا فيزيائيا خالصا، ولكنّها الأثر (البصمة) النفسي له، أو هي تمثّل ذلك الصوت من قبل مدركاتنا الحسية (...) وتظهر الخاصية النفسية للدال حينما نلاحظ حديثنا الذاتي، فبدون تحريك الشفتين واللسان نستطيع أن نتكلم مع أنفسنا أو ننشدَ ذهنيا مقطوعة شعرية"[18]. وتمثيلا على ذلك يمكن اعتبار كلمة "نعامة" دليلا لسانيا مكوّنا من صورة صوتية (وهي الإدراك النفسي لتتابع الأصوات /ن/ـ/ع/ا/م/ـ/ة/ ومن مفهوم (وهو مجموع السمات الدلالية: طائر، كبير الحجم، أنثى،...).

---

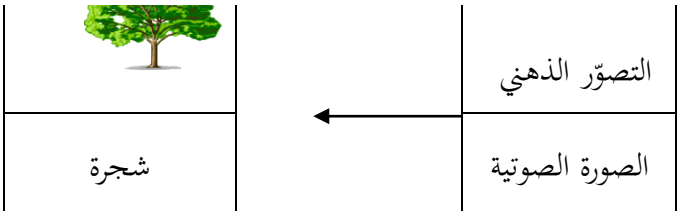
[15] دراقي الزبير، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ص 64.

[16] دي سوسير فردينان، محاضرات في علم اللسان العام، ص 86.

[17] نفسه، ص 87.

[18] F. De Saussure, Cours de linguistique générale. P 108.

ويترتّب على هذا أن التتابع الصوتي إذا أُخذ على حدة لا يكوّن دليلا لسانيا مستقلاّ؛ فما هو إلاّ ترتيب لأصوات ليس إلاّ، كما أنّ السمات الدلالية التي تكوّن المفهوم لكلمة "رجل" لا تُشكّل دليلا لسانيا بمفردها، ولهذا وجب الاتّحاد التام بين الصورة الصوتية والمفهوم لتكوين الدليل. "وهذان العنصران مترابطان ترابطا وثيقا بحيث يقتضي وجود أحدهما الآخر"[19]. والشكل الآتي يوضّح طبيعة العلاقة القائمة بين دال ومدلول لفظ "**شجرة**"[20].



ويصرّح دي سوسير بعد ذلك بالإبقاء على مصطلح الدليل للدلالة على الكلّ (المجموع) وتعويض الصورة الصوتية والمفهوم بلفظتي "**الدال والمدلول**"؛ لأنّهما يُشيران إمّا إلى التقابل الذي يُفرّق بينهما، وإمّا إلى التقابل الذي يفصل بينهما وبين الكلّ الذي هما جزءان منه"[21].

ب . اعتباطية الدليل اللساني:

يرى سوسير أنّ الرابط الذي يجمع أو يُوحّد بين الدال والمدلول اعتباطي، ويُمثّل على ذلك بكلمة أخت التي ليس لمعناها أيّة علاقة داخلية مع مجموع الأصوات المتتابعة (أ، خ، ت)، وهي أصوات تلعب دور الدوال فقط، بحيث "يمكن لهذه العلاقة أن تصوَّر بأية سلسلة أخرى من الأصوات"[22]. والعلاقة الاعتباطية تعني أنّ الدليل غير معلّل، أي أنّ المدلول لا يمتّ إلى الدال بأية صلة تستند إلى الواقع، وإنّما تمّ الارتباط بينهما بناء على التواضع والاصطلاح بين الناس لا غير. غير أنّ دي سوسير يُقرّ بوجود حالات جزئيّة استثنائية لا تكون فيها العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية، كما يُلاحَظ في "الكلمات الطبيعية(**les onomatopées**) مثل التكتكة (**tic-tac**) والبقبقة (**glou-glou**)، لكنّ هذه العلاقات تبقى استثنائية ومحدودة ... ولا تكوّن نظاما لسانيا"[23]. وحتّى وإن بدت هذه العلامات لأذن السامع مطابقة لأصوات الطبيعة فإنّ الأمر غير ذلك؛ "لأنّ التغيير الصوتي طرأ عليها من جهة، ولأنّ اختيارها اعتباطي،

---

[19] دي سوسير، فردينان، المصدر السابق، ص، 87.

[20] F. De Saussure, Cours de linguistique générale. P 109.

[21] نفسه، ص 88. (وهذا التقابل يمكن أن يستثمر أثناء ترجمة هذه الثلاثية المصطلحية إلى العربية، بحيث إنّ المترجم إذا أراد أن يحافظ على الرابطة الاشتقاقية التي عمل سوسير أن يحافظ عليها حينما اقترح ثلاث تسميات مشتقة من نفس المادة الصوتية (Signe, Signifiant, Signifié) فإن الخيار الأنسب بالنسبة إليه هو أن يترجم Signe بالدليل بدلا من العلامة، وSignifiant وSignifié بالدال والمدلول على التوالي.

[22] دي سوسير، فردينان: المصدر السابق، ص 88.

[23] حساني أحمد: مباحث في اللسانيات، ص 41.

إذ ما هي في الحقيقة إلاّ محاكاة نصف تقريبية لبعض الأصوات من جهة أخرى"[24]. ويكفي . إثباتا لوجود أثر الاعتباط في وضعها . النظرُ إلى هذه الكلمات في لغات مختلفة، حيث تختلف أصواتها من لغة إلى أخرى؛ فلو حاكت هذه الكلمات أصوات الطبيعة لحاكتها بنفس الصورة الصوتية في كل اللغات، وهذا ما لا يُثبته الواقع اللغوي بالنسبة لأغلبها. وكذلك الأمر بالنسبة لعبارات التعجّب والنداء، فإنّه في كثير من الحالات لا يوجد أي أثر طبيعي للرابط الذي يجمع بين ألفاظها ومعانيها.

ج . خطّية الدال:

يُشير دي سوسير إلى أنّ طبيعة الدال صوتية؛ لذا "فإنّه ينطوي ضمن مدى معيّن يُقاس وفق بعد واحد هو البعد الخطي"[25]، فالتعابير الصوتية تحدث ضروريا في الزمان وتُدرَك ضروريا بواسطة السماع كسلسلة ذات مساحة تقاس على شكل خطّ متّصل غير قابل للانعكاس، فلا يُمكن التلفّظ بصوتين أو أكثر في آن واحد. وعناصر اللسان على هذا الأساس تتلاحق في سياق خطّي، ويظهر ذلك بوضوح عندما نستعين بالكتابة لتمثيلها.

ومبدأ الخطّية أو الصفّ هو "مبدأ بديهي . كما يبدو . لكنّ بيانه قد أهمل بسبب ظهوره بسيطا، بيد أنّه ذو أهميّة أساسية، ونتائجه لا تُعدّ ولا تُحصى، فهو أحد المبادئ التي يمكن بواسطتها أن نميّز بين النظام اللساني والأنظمة السيميائية الأخرى كالإشارات البحرية، وعلامات المرور. وهناك . إضافة إلى ما سبق . أهميّة تستخلَص من هذا المبدإ، حيث إنّ ترتيب العناصر في طبيعتها التلاحقية الخطيّة يؤثر إلى حدّ كبير بالنسبة إلى عملها في تشكيل النظام، فالعلاقات القائمة بين هذه العناصر تكاد تكون كلّها علاقات موقعية"[26].

النص التطبيقي الرابع:

«إنّ العلاقة التي تربط الدال بالمدلول هي علاقة اعتباطية (arbitraire)، وسبق أن استعملنا كلمة (symbole) (الرمز) وعنينا به الدليل اللغوي، أو على الأصح ما نسميه بالدال. ولكن في قبولنا لهذه التسمية بعض السيّئات من جرّاء المبدإ الذي قدّمناه. فمن مميّزات الرمز أنّه لا يكون أبدا اعتباطيا بالتمام. فإنّه ليس فارغا، بل فيه بين دالّه ومدلوله شيء من الارتباط الطبيعي. فرمز العدالة الذي هو الميزان يستحيل أنْ يُستبدَل بأيّ شيء كان، عربة مثلا... ونعني بالاعتباطية أنّ الدال غير مسبّب (immotivé) أي اعتباطي بالنسبة إلى المدلول الذي لا تربطه أيّة علاقة طبيعية في الواقع».

ف. دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، تر. عبد الرحمن الحاج صالح.

---

[24] دراقي الزبير: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ص 69.

[25] زكريا ميشال: الألسنية، علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، بيروت، ط2، 1993، ص 229.

[26] نفسه، ص 229، 230.

4 / العلاقات التركيبية والاستبدالية (الترابطية):

ترتبط العناصر اللسانية بعلاقات يُحددها النظام اللغوي في كلّ لسان، ووفقا لذلك ميّز دي سوسير بين نوعين منها، فالوحدات اللغوية ـ بمعزل عن الأداء الفعلي للكلام ـ هي في علاقة استبدالية قائمة على التشابه من حيث ترتيبها في الذاكرة، وهي تترابط مشكّلة مجموعات تسودها علاقات مختلفة، ومن ثمّ فالكلمات التي يُمكن أن تتخذ الموقع نفسه تنتظم في عقل المتحدّث ليختار منها ما يُناسبه؛ "وتمكن البرهنة على وجود هذا الاختيار بواسطة عملية استبدال عناصر الخطاب لمعرفة إمكانية الاختيار الموجودة"[27] فلو أخذنا المثال التالي: **دخل الولد** فإنه يمكن استبدال **دخل** بكلمات يمكن أن تأخذ مكانها في سلسلة الكلام، مثل: **تدخّل، خرج، ولج**... كما يوضّح ذلك الشكل الآتي:

دخل	الولد
خرج	
ولج	
" "	

وتسمّى قائمة الاختيار هذه **قائمة استبدالية**.

وفي هذا السياق يرى دي سوسير بأنّ الوحدات اللسانية في علاقاتها الاستبدالية ترتبط فيما بينها على أساس:

ـ الأصل الاشتقاقي المشترك: مثل علّم، معلّم، تعليم...

ـ الاشتراك في السوابق واللواحق: فكلمة "تعليم" تُرتّب في الذهن مع الكلمات التالية: تعميم، تعتيم، ترميم...، وذلك لاشتراكها جميعا في السابقة "ت"[28].

ـ الدلالة: كالعلاقة التي تربط بين الكلمات التالية: "تعليم، تدريب، تربية...

إذن فالعلاقات الاستبدالية "قد تكون قائمة على أساس الشكل والمعنى أو على أساس واحد منهما دون الآخر"[29]."

وما ينبغي التنبيه إليه في هذا السياق هو أن اختيار الوحدات من القائمة الاستبدالية أثناء عملية الكلام "لا يتم بصورة عشوائية، وإنّما يُراعي العناصر الأخرى المكوّنة للخطاب. وهذا يعني أنّ هناك اختيارا ممكنا واختيارا غير ممكن"[30]. فلا يُمكن القول مثلا: ***دخلتْ الولد** أو ***انطفأ الولد**. "ومن هنا نستنتج أنّ الاختيار لا يتمّ في مستوى القوائم الاستبدالية فقط، وإنّما يُرافقه اختيار آخر يتم في مستوى **التركيب**، أي مستوى سلسلة الوحدات الدالّة المتتابعة في القول"[31]. ووفقا لذلك فحين يُنظَر إلى العلاقات في تتابع خطّي

---

[27] سليم بابا عمر وباني عميري: اللسانيات العامة الميسّرة، ص 20.

[28] ينبغي التنبيه هنا إلى أن النظام الصرفي للغة العربية يختلف عن اللغات الأخرى ذات الطبيعة الإلصاقية؛ فهو لا يتشكّل من إضافة الزوائد (سوابق، دواخل، لواحق)، وإنّما بوضع المادة الصوتية (الجذر) في قالب صرفي (الصيغة)، ومن ثمّ لا يمكن اعتبار التاء في تعليم سابقة، بل مكونا صرفيا لصيغة "تفعيل".

[29] أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 102.

[30] سليم بابا عمر وباني عميري: المرجع السابق، ص 20.

[31] نفسه، ص 20.

يُطلق على العلاقة بينها اسم "العلاقات التركيبية أو الأفقية"[32]. وذلك مثل علاقات الكلمات الآتية في الجملة (تابع + الولد + دراسته)، فالتركيب إذن إنّما يتشكّل دائما من وحدتين متعاقبتين أو أكثر، كما أنّه حينما "يوضع لفظ في مركّب ترتيبي لا يكتسب قيمته إلا لكونه يُقابل ما سبق أو ما لحق على هذا المحور، أو لكليهما معا"[33].

ويمكن التمييز بين هذين النوعين من العلاقات التركيبية كما يلي:

. العلاقات الاستبدالية لا تُسهم في توسيع الخطاب وتمديده في السلسلة الكلامية الخطية.

. العلاقات الاستبدالية هي علاقات غيابية مقرّها الدماغ، أما التركيبية فهي علاقات حضورية تقوم على عبارتين أو أكثر.

. العلاقات الاستبدالية هي جزء من الرصيد الداخلي الذي يُكوّن اللسان عند كلّ متكلّم[34].

* **ملاحظة:** يمكن تعميم وإسقاط هذين النوعين من العلاقات على المستوى الأدنى من اللسان (مستوى الفونيمات)، وتبعا لذلك تكون الفونيمات في علاقة استبدالية (غيابية) على أساس التشابه في الصفات، أو الاتحاد في المخارج وغير ذلك... كما تكون في علاقة ترتيب حينما يعقب أحدها الآخر أثناء التلفظ بالمفردة (الكلمة).

العلاقة بين اللسانيات والسيميولوجيا

إنّ خاصية التقطيع المزدوج التي ينفرد بموجبها اللسان، لا تُلغي مطلقا الصلة التي تجمع بينه وبين الأنظمة التبليغية الأخرى، فالصلة بين اللسان ومختلف الأنظمة وثيقة ومباشرة، إلى درجة أنّ سوسير يُعرّف اللسان بالاستناد إلى علاقته بها حيث يقول: "فاللسان عبارة عن نسق من الدلالات [الأدلة] التي تُعبّر عن المعاني، ومن ثمّ يمكن مقارنته بالكتابة وبالأحرف الأبجدية عند المصابين بالصمم والخرص، وكذلك مقارنته بالطقوس الرّمزية، وبأشكال الآداب وسلوكها، وبالإشارات المتعارفة عند الجنود وغير ذلك، إلاّ أنّ اللسان هو أعظم أهميّة من جميع هذه الأنساق كلّها"[35].

ولما كانت هذه الأنظمة شريكة اللسان في التبليغ، فهي جديرة بأن تُدرَس معه. ودراسة اللسان على هذا الاعتبار "جزء من ذلك العلم الناشئ [السيميولوجيا] الذي يتّخذ موضوعا له دراسةَ استعمال العلامات [الأدلة] الاصطلاحية ووظيفتها في المجتمعات"[36].

إنّ السيميولوجيا كما يتصوّرها سوسير علم يدرس العلامات في إطار الحياة الاجتماعية سواء كانت هذه العلامات لسانية أو غير لسانية، كما أنّها ستمكّن من معرفة مكونات العلامات في ذاتها والقوانين التي تحكمها.

---

[32] مُحَمَّد وفاء كامل: البنيوية في اللسانيات، ص 233.

[33] دي سوسير، فردينان: المصدر السابق، ص 157.

[34] نفسه، ص 157 بتصرّف.

[35] نفسه، ص 25.

[36] السعران محمود، علم اللغة: مقدّمة للقارئ العرب، مصر، دار الفكر العربي، 1992، ط2، ص 65.

المحاضرة الثالثة: المدرسة النسقية

1 . تقديم: ارتبط اسم المدرسة النسقية باللساني الدانماركي لويس يلمسليف **(Louis Hjelmslev)** الذي أسس مع **أولدال H. (Uldall) الحلقة اللسانية لكوبنهاغ** سنة **1931**. ولقد مثّل كتاب دي سوسير: **دروس في اللسانيات العامّة** المرجعية النظرية لكثير من أفكار يلمسلف. تقول "...لم تُصر مدرسة على الانتماء بجذورها إلى مذهب دي سوسير كما فعلت مدرسة يلمسليف ... ومن أجل ذلك أطلق كثير من الباحثين على نظرية يلمسليف اسم السوسيرية المحدثة"[1].

2 . المدرسة النسقية والمبادئ السوسيرية:

انطلق يلمسلف من فكرة دي سوسير التي تنظر إلى "اللسان باعتباره "**صورة وليس مادّة**"، ثمّ وسّع فيها لتدلَ على مستويَيْ **التعبير والمضمون** [المحتوى][2]". (سنتطرّق إلى هذين المفهومين لاحقا). ومعنى ذلك أنّ يلمسليف ينظر إلى اللسان نظرة شكلية محضة، كما أنّه يعتبر الوحدة [اللسانية] في غاية السلبية، أي أنّها لا تُحدّد نفسها بنفسها، وإنّما بمجموع العلاقات الشكلية التي تُقيمها مع بقيّة وحدات اللسان"[3]. وإذا كان هذا يتعلّق بطبيعة اللسان موضوع الدراسة، فإنّ النظرية النسقية تبحث أساسا عن "طبيعة العلاقات التناسقية لمختلف العناصر اللسانية التي يتشكّل منها نص ما"[4]. ويعني هذا "أنّ موضوع البحث لا يُمكن تعريفه إلاّ بمساعدة هذه العلاقات الداخلية التي لها وحدها وجود علمي، وليس المضمون. أمّا الأصوات والخط... فهي خصائص عرضية، ينبغي ألاّ تدخل في التحديد العام للسان"[5]. ويُفهم مما سبق أنه ينبغي على النظرية اللسانية أن تهتمّ بالبنية، فالألسن ـ بالنسبة إليها ـ "تشترك في مبدأ البنية، غير أنّها تختلف...في كيفية تطبيق هذا المبدأ، كما أنّ التشابه والاختلاف [بينها]مرتبط بالشكل وليس بالمادة"[6].

وخلاصة القول، أنّ الهدف من التحليل اللساني في ضوء المفاهيم النسقية "يتمثّل في تفسير كلّ تأليف [تشكيل] من الأدلّة على أنّه تجلٍّ للنظام"[7].

3 . النظرية النسقية ومنهج الدراسة: أطلق يلمسليف على نظريته اسم "**الغلوسيمية" (Glossematics)**، وهو اشتقاق من الكلمة اليونانية **(Glossa)** بمعنى **لسان**. وتسعى الغلوسيمية إلى "تحديد ما هو مشترك بين جميع الألسن"[8]. وذلك بغرض التوصل إلى معرفة الشيء الثابت الذي يجمع بين الألسن رغم اختلافها الظاهر. وينجر عن هذا المطلب ضرورة اتصاف النظرية اللسانية بطابع الشمول. وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن اعتماد المنهج الوصفي الاستقرائي في اكتشاف هذا النظام الثابت والمشترك؟

---

[1] إفيتش ميلكا: اتجاهات البحث اللساني، تر: وفاء كامل فايد، سعد مصلوح، ص 324.
[2] J. Ghazi. Pour comprendre la linguistique. Presse du monde arabe. 1985. P. 196.
[3] سليم بابا عمر، باني عميري: اللسانيات العامة الميسّرة. ص28.
[4] نفسه. ص 28.
[5] نفسه، ص 29.
[6] J. Dubois (et autres) : Dictionnaire de linguistique. P. 224.
[7] M- A. PAVEAU. G. Ilia SARFATI : Op. Cit. P 127.
[8] J. Dubois (et autres) : Dictionnaire de linguistique. P. 223.

يجيب يلمسليف على هذا التساؤل بالنفي المطلق، حيث يرى أنّ الاستقراء منهج تركيبي " لا يستطيع أن يستخلص سوى المفاهيم التي تصدق على نظام لساني معيّن"[9]. ومن ثمّ فهو ـ في ميدان اللسانيات ـ غير قادر على أن يصل إلى نتائج كلّية، فالمفاهيم التي يُتوصل إليها من خلاله لا يُمكن تعميمها، وليس لها أيّة قيمة خارج اللسان الواحد. بل إنّ نتائج المنهج الاستقرائي حسب رأيه لا تؤدي إلاّ إلى حالات عرَضية.

ولم يقف يلمسليف عند حدود نقد المنهج الوصفي الاستقرائي الذي اعتمدته اللسانيات قبله، بل اقترح بديلا منهجيا يعتبره الأنسبَ في معالجة الظاهرة اللغوية، وهو ما سمّاه بالمنهج التحليلي [الاستنباطي] الذي "ينطلق من عدد محدود من المسلمات الصارمة، ليصل إلى تحديد الأصناف. وبفضل نوع من الجبر الرياضي [يمكن تعميم الوصف] إلى أنْ يضمّ، ليس فقط تنوّعات اللغات المعروفة، بل أيضا تنوّعات اللغات والأنظمة الممكنة للتواصل"[10]. إذن، فهدف النظرية اللسانية حسب يلمسليف هو "استحداث منهج يُمكّن من الوصف غير المتناقض، ومن الوصف الشامل للنص، وينبغي أن ينطبق هذا المنهج على كل النصوص الموجودة والتي ستنشأ مستقبلا، مهما كان اللسان الذي تنتمي إليه"[11].

4 . مستويات التحليل اللساني عند يلمسليف:

من بين أهمّ منجزات يلمسليف استبداله للثنائية السوسيرية "**الدال والمدلول**" بالمفهومين الجديدين: **مستوى المحتوى (المضمون)** و**مستوى التعبير**. وهما مهمّان على اعتبار أنّه بدونهما لا يتم التواصل. كما أنّهما متّحدان "فالتعبير لا يُعدّ تعبيرا إلاّ لكونه تعبيرا عن المحتوى، والمحتوى [بدوره] لا يُعدّ محتوى إلاّ لأنّه محتوى التعبير"[12]. ولقد أكّد يلمسليف "أنّ اللغة تتكوّن من هذين المستويين اللّذين تجمعهما علاقة تُدعى العلامة [الدليل] اللغوية، وكلّ مستوى يخضع بدوره إلى ثنائية أخرى هي ثنائية الشكل والمادة، وتنتج عن هذه التعالقات أربع طبقات منطقية:

أ . مادّة المحتوى (الأفكار) **ب . شكل المحتوى**: (البنية التركيبية والمعجمية)

ج . شكل التعبير (الفونيمات) **د . مادة التعبير** (الأصوات الفيزيائية المحسوسة)[13].

وبالنظر إلى عدد العناصر المكوّنة للدليل وطبيعتها، يتّضح أنّ تحليل يلمسليف يُعدّ "تعقيبا دقيقا على تحليل سوسير، وليس مناقضا له"[14]. فشكل التعبير وشكل المضمون عند يلمسليف يُطابقان تقريبا الدال والمدلول السوسيريين.

---

[9] J. Dubois (et autres): Ibid. P. 223.

[10] Id. P. 223.

[11] عن محاضرات د. الزبير سعدي.

[12] Louis. Hjelmslev: Prolégomènes à une théorie du langage. Tr: Una Canger, Paris, 1971. P. 67.

[13] أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتطوّر، ص 162.

[14] رونالد إيلوار: مدخل إلى اللسانيات، تر: بدر الدين قاسم، ص 67.

5. الوحدة النسقية (الغلوسيم):

ترتكز منهجية يلمسليف في التحليل والبحث عن الوحدات المكوّنة للسان على طريقة الاستبدال:

في مستوى التعبير: نال ← ناب

طال ← طاب

في مستوى المضمون: فتاة ← بشر + أنثى+...[15].

وبطريقة الاستبدال توصّل يلمسليف "إلى اكتشاف أنّ الوحدة اللسانية الأساسية هي الوحدة النسقية"[16] (أو الغلوسيم)، أي أنّ ا"لعنصر اللساني الذي يظهر عن طريق عملية الاستبدال يُسمّى الغلوسيم"[17] وعلى اعتبار أنّ "مهمّة عالم الغلوسيمية هي أن يدرس شكل التعبير [أي الفونيمات] في علاقته بشكل المحتوى"[18][أي البنية التركيبية والمعجمية]. فإنّه ينتج لدينا نوعان من الغلوسيمات. ففي **مستوى شكل التعبير** تنتج لنا "**الوحدة النسقية الفارغة** (أو الغلوسيم الفارغ)، "وهي وحدة صوتية مجرّدة من المعنى"[19]، ويُسمّيها يلمسليف **السينيم (Le cénème)** [وهي تقابل الفونيم عند الوظيفيين]، وفي مستوى شكل التعبير أيضا تظهر الوحدة النسقية الفارغة في شكل ظواهر ما فوق مقطعية [مثل النبر والتنغيم]، وتسمّى حينئذ بـ**الوحدة النغمية** [أو **البروزوديم**] **(Prosodème)**، وهي عبارة عن "غلوسيمات التعبير الموافقة للسمات [أو الصفات] النغمية"[20].

أمّا في مستوى المضمون [المحتوى] فتنتج لنا "وحدة نسقية تشتمل على مضمون [معنى]، وهي نوعان: وحدة نسقية **نحوية** . [و] وحدة نسقية **معجمية**"[21]. "فالوحدة النسقية النحوية توافق مدلولات العناصر النحوية، وتُسمّى بـ**المورفيم (Morphème)** . أما الوحدة النسقية المعجمية، فهي توافق المدلولات المعجمية، وتسمّى بـ**البليريم (Plérème)**[22].

ويظهر من خلال هذا التحليل أنّ الغلوسيمية "تعطي دورا مركزيا للشكل، مجرّدا من كلّ حقيقة دلالية أو صوتية"[23]، وهذه الخاصية الشكلية [ربّما] هي التي تجعل الأنظمة اللسانية متمايزة، وليست الأفكار (المعاني) أو المادة الصوتية المحسوسة.

ومن خلال مقارنة الغلوسيمية بالنظريات البنوية الأخرى يبدو جليا للوهلة الأولى تميّزها "بدرجة لا مثيل لها من التجريد النظري، وبخاصّة في مجال التعريف والتنظيم والتصنيف"[24]. وينسحب الحكم أيضا على جهازها الاصطلاحي المستعمل، حيث لجأ يلمسليف إلى توظيف كثير من المصطلحات غير المعهودة في الدرس اللساني، "وكان في هذا الصدد أكثر عرضة للنقد؛ ذلك أنّه أخفق في استخدام المصطلحية الموجودة"[25] .

---

[15] سليم بابا عمر... المرجع السابق، ص 29.
[16] نفسه، ص 30.
[17] O. Ducrot. J. M. Schaeffer : Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. P. 46.
[18] إفيتش ميلكا: اتجاهات البحث اللساني. ص 327.
[19] سليم بابا عمر... المرجع السابق، ص 30.
[20] V. O. Ducrot. J. M. Schaeffer : Ibid. P. 46.
[21] سليم بابا عمر...، اللسانيات الميسرة، ص31.
[22] V. O. Ducrot. J. M. Schaeffer : Ibid. P. 46.
[23] Ibid. P. 46.
[24] أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتطوّر، ص 159.
[25] إفيتش ميلكا: اتجاهات البحث اللساني. ص 335.

المحاضرة الرابعة: المدرسة التوزيعية

ساد الاتجاه البنوي في دراسة اللغة في أوربا لأكثر من نصف قرن من الزمان، حيث تعدّدت المدارس المتأثرة بالفكر اللساني السوسيري. ولم يقف تأثير المفاهيم البنوية السوسيرية عند حدود البحث في اللغة بل تجاوزه إلى ميادين علمية أخرى (كعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والنقد الأدبي...). وتزامنا مع هذه التطورات، شهدت الولايات المتّحدة الأمريكية حركيّة علمية في دراسة اللغة لا تقلّ أهميّة عن نظيرتها في أوربا، وذلك من خلال أعمال كل من **فرانز بواز** و**إدوارد سابير** و**ليونارد بلومفيلد** الذين "قاموا بإرساء دعائم اللسانيات الأمريكية وتوجيهها الوجهة التي نعرفها اليوم"[1]. وخلافا للسانيات الأوربية كانت الأبحاث اللسانية الأمريكية تنطلق "من الواقع اللغوي الذي أملته طبيعة اللغات التي وجدها علماء اللغة الأمريكيون في هذه القارة الجديدة"[2]، حيث انطلقوا من دراسة اللغات الهندية الأمريكية المجهولة، وذلك بُغية معرفة النمط الاجتماعي والثقافي للقبائل الهندو أمريكية. "وكان الدارس الميداني يتعلّم اللغة في نفس الوقت الذي يقوم فيه بتحليلها، وهو وضع على العكس تماما من الوضع الذي غلب على الدراسات المبكّرة لمعظم اللغات الأوربية"[3]. حيث أقام اللسانيون الأوربيون أغلب دراساتهم على لغات معروفة. ورغم هذا الاختلاف، فاللسانيات الأمريكية تشترك مع الأوربية في تلك النظرة البنوية، حيث تعتبر "اللغة بنية **Structure**، وأنّ هذه البنية لكي تُدرَس لا بدّ أن تحلَّل إلى مكوّناتها"[4].

2. الأسس النظرية للمدرسة التوزيعية:

أ/ التفسير السلوكي للغة: في الفترة التي بدأ فيها ظهور كتاب دي سوسير بشكل محتشم في أوربا، اقترح [اللساني] الأمريكي **ليونارد بلومفيلد**، وبصفة مستقلة، نظريّة عامّة للغة"[5] تستمد مبادئها من علم النفس السلوكي الذي كان مهيمنا آنذاك في الولايات المتّحدة الأمريكية. ووفقا لهذا المذهب (أي السلوكية) يرى واطسون ـ أحد ملهمي بلومفيلد ـ أنّ "علم النّفس ليس في حاجة إلى التسليم بوجود العقل، أو أي شيء آخر لا يُمكن ملاحظته ملاحظة مباشرة أو قياسه"[6]. ويترتّب طبيعيا عن هذا الإقرار أنّ "السلوك الإنساني ينبغي أن يُفسّر من خلال المواقف التي يظهر فيها، بعيدا عن كل عامل داخلي"[7]. وإذا ما أسقطنا هذا الحكم على اللغة، فإنّ **السلوكية** تفسّر عملية إحداث الكلام على أنها استجابة لمثير خارجي، ومن ثم فهي تقصي كل عملية ذهنية في إحداثه.

فالإنسان وفقا لهذا المنظور "يسمع كلاما معيَّنا أو يرى شيئا، أو يشعر بشعور ما، فيتولّد عن ذلك استجابة كلامية، دون أن ترتبط هذه الاستجابة بأي صورة من صور التفكير العقلي، و[هو] في هذا يُشبه الحيوان"[8]. فالعملية التواصلية عند الحيوان تتلخص في تقديم استجابات طبيعية لمثيرات غريزية معيّنة.

---

[1] أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتطوّر، ص 187.
[2] حلمي خليل: دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 34.
[3] **ر. هـ. روبنز**، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص 335.
[4] حلمي خليل: المرجع السابق، ص 34.
[5] O. Ducrot : Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. P 59.
[6] حلمي خليل: نفسه، ص 40.
[7] Ibid. p. 60.
[8] حلمي خليل: دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص 42.

وبناء على هذا التفسير السلوكي للغة يتحدّد عمل الباحث اللساني، حيث تُسندُ إليه مهمّة "استقصاء الحلقات المتتابعة المؤلّفة من حوافز [مثيرات] وردود فعل لسانية [استجابات]، والمرتبطة بحوافز وردود فعل خارجية حسب مقتضى الحال"[1].

ب/ إقصاء المعنى:

اشترط بلومفيلد ومن تبعه من اللسانيين"عزل المعنى والاقتصار [فقط] على الشكل[الدال][2]" في دراسة اللسان. واستبعاد المعنى، في نظرهم هاته، لا يعود إلى اعتقادهم بعدم أهميّته، بل هو قرار أملته عليهم ضرورة تحقيق أكبر قدر من الموضوعية العلمية. فالمعنى شيء ضمني وخفيّ، ومتغيّر بحسب السياق اللغوي والحالي، ومن ثمّ لا يُمكن إخضاعه للدراسة؛ "فإذا أردنا أن نعرف المعنى معرفة علمية دقيقة، فلا بدَّ أنْ نكون على علم دقيق بكلّ شيء في عالم المتكلّم"[3]، وهذا مطلب يعسُر تحقيقه في ضوء المعطيات المتوفّرة. وقد اعترف بلومفيلد نفسه بذلك معتبِرا أنّ "تحليل المعنى هو أضعف نقطة في دراسة اللغة، وسوف يظلّ هكذا حتى تتقدّم المعرفة الإنسانية أكثر مما هي عليه في الحالة الراهنة"[4]. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّه يتحتّم على الباحث اللساني أنْ يتوجّه إلى المستوى الظاهر من اللغة. أي أنّ "كلّ شيء في الوصف اللساني [ينبغي أنْ] يجري على السطح المنطوق أو المكتوب، وكلّ محاولة تسعى إلى البحث عن أشياء خلف السطح هي وهم منهجي عقيم"[5].

ج/ المنهج المعتمد في التحليل التوزيعي:

كثيرا ما تُنعت المدرسة التوزيعة بـ"**الوصفية الأمريكية**" **(le Descriptivisme Américain)**. وتحيل هذه التسمية مباشرة إلى المنهج المتبع من قِبَل علمائها، فالتوزيعيون اعتمدوا المنهج الوصفي التصنيفي في تعاملهم مع الظاهرة اللغوية، وذلك عن طريق استقراء المادّة اللغوية وتصنيفها من أجل معرفة بنيتها. ويتلخص عمل الباحث اللساني وفق هذا المنهج في جمع المدوّنة اللغوية وتحديدها، ثم تحليلها. وبشيء من التوسّع يمكن القول بأنّ "دراسة أي لسان تتطلّب قبل كلّ شيء جمع الملفوظات المنطوقة فعلا [المدوّنة] من قِبَل مستعملي هذا اللسان في فترة زمنية محددة"[6].

وعملية الجمع هذه لا تكون بصفة عشوائية، بل ينبغي أن تُحدّد "وفق مقاييس تضمن التمثيلية والتجانس"[7]. **فمبدأ التمثيلية** يقتضي أن تكون المدوّنة واسعة، بحيث تسمح للباحث استخلاص أحكام وقوانين يمكن تعميمها على أغلب الظواهر اللغوية، أما **مبدأ التجانس** فمن شأنه أن يسهّل للواصف اللساني التقريبَ بين المعطيات اللغوية، كمرحلة سابقة للمقارنة والتصنيف. وإذا كانت أهميّة هذين المبدأين تقتضي ضرورة توفّرهما في أي تحليل لساني علمي، فإنّه بالمقابل ينبغي الاعتراف بأنّ "تحقيقهما ليس بالأمر اليسير"[8].

---

[1] رونالد إيلوار: مدخل إلى اللسانيات، ص 108.

[2] J. Ghazi: Pour comprendre la linguistique. P. 209.
(ليس المقصود بالشكل عند التوزيعيين، ذلك المفهومَ الذي استعمله يلمسليف، والذي يعني به شكل الدال، وشكل المدلول، وإنّما يُقصَد به مستوى الدال فقط).

[3] حلمي خليل: المرجع السابق، ص 42.

[4] أحمد مومن: اللسانيات، النشأة والتطوّر، ص 197.

[5] أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص 105.

[6] O. Ducrot : Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. P 60.

[7] J. Ghazi: Pour comprendre la linguistique. P. 209.

[8] P- Le Goffic … : Les linguistiques contemporaines, paris, 1992. P. 55.

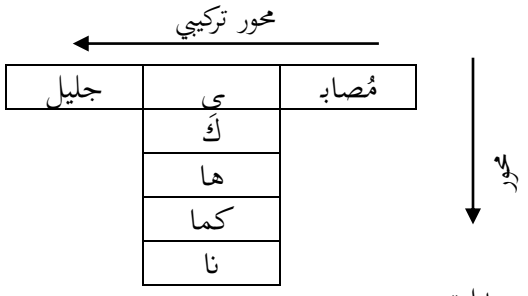
يُعدّ بلومفيلد واضع الأسس النظرية والمنهجية لهذه المدرسة، أمّا التطبيقات المتمثلة في ما يُعرَف بالتحليل التوزيعي فقد طُوّرت من قبل تلامذته، خاصّة ز. **هاريس** الذي "سعى إلى البحث عن الإجراءات التي تسمح بإبراز بنية لغة من اللغات عن طريق العناصر الصوتية فقط"[1].

د . مفهوم التوزيع:

تهتمّ النظرية التوزيعية بالبنية الشكلية للغة، وبما أنّها تهدف إلى وصف الوحدات اللسانية فإنّها تعتمد في ذلك فقط على العلاقات القائمة بينها ضمن النظام اللغوي. ومن خلال الملاحظة التجريبية اتّضح للسانيين أنّ "أجزاء اللغة لا تلتقي في علاقاتها ببعضها البعض بصفة عشوائية"[2]، بل يحكمها نظام موقعي محدّد. فالوحدة اللسانية لا تُحدّد من خلال معناها أو وظيفتها، وإنّما من خلال موقعها داخل السياق اللغوي، أي من خلال توزيعها داخله.

ويُستخلص مما سبق أنّ التوزيع هو الموقع الذي يحتلّه العنصر اللساني ضمن حواليته المألوفة، وقد يُحدَّد توزيع عنصر بأنّه مجموع العناصر التي تُحيط به"[3]، فحروف الجرّ في اللغة العربية تُحدَّد بالاعتماد على بعض الخصائص التوزيعية (الموقعية) كأسبقيتها للأسماء، وعدم وقوعها في آخر الجملة. كما يُحدد"صنف الأسماء على أنّه مكوَّن من العناصر التي تقبل "ال" التعريف"[4].

ولكي يتحددّ العنصر اللساني تحديدا توزيعيا دقيقا، ينبغي أنْ يُدرس ضمن مجموعة من الملفوظات المتجانسة، حيث تتاح إمكانية مقارنته بما يمكن أن يحتلّ موقعه. وبالتالي فـ"العناصر التي لها التواتر نفسه، في السياق نفسه، يُقال إنّ لها التوزيع نفسه، فهي بذلك بدائل توزيعية"[5]. أي أنّها تنتمي إلى صنف توزيعي واحد. وبتعبير آخر يُمكن القول بأنّه "إذا ظهرت الوحدات في سياقات لسانية متماثلة (...) فهي إذن في حالة تكافؤ توزيعي"[6]. ومثال ذلك في اللغة العربية الضمائر المتّصلة بالأسماء. ففي جملة: مصابـ**ي** جليل، يُمكن لضمائر أخرى أن تشغل نفس الموقع الذي تشغله **الياء**. كما يُوضّح ذلك الشكل التالي:



وإذا كان مقياس التوزيع يكشف عن الوحدات المتكافئة في اللغة، فإنّه أيضا "هو الذي يُميّز الوحدات المختلفة عن بعضها"[7]؛ فعدم إمكانية ظهور وحدتين في نفس السياق اللغوي هو دليل على اختلافهما. إذن فـ"الوحدات التي لا تتقاسم أية حوالية حوالية [لسانية] تُعدُّ في حالة توزيع تكاملي"[8].

---

[1] سليم بابا عمر، باني عميري: اللسانيات العامّة الميسّرة، ص 37.

[2] J.Dubois (et autres): Dictionnaire de linguistique. P. 156.

[3] أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص 104.

[4] J.Dubois (et autres): Op Cit. P. 157.

[5] أحمد حساني: المرجع السابق، ص 104.

[6] Frank NEVEU: lexique des notions linguistiques, Nathan, paris. 2000. P. 34.

[7] سليم بابا عمر، باني عميري: اللسانيات العامّة الميسّرة، ص 37.

[8] Frank NEVEU: lexique des notions linguistiques. P. 35.

3. التحليل إلى مكوّنات مباشرة: (L'analyse en Constituant Immédiats)

التحليل إلى **مكوّنات مباشرة** هو طريقة يختص بها التحليل التوزيعي للتراكيب اللغوية، حيث يتمّ من خلالها التعرّف على العناصر المكوّنة للجملة عن طريق تقسيمها إلى مكوّناتها الأساسية. وتتم عملية التقسيم بكيفية مرحلية، كما أنّها تخضع لعدد من الضوابط المنطقية المستمدّة من مقارنتها ببعض الجمل الموجودة في المدوّنة. وما يجب التسليم به هو أنّ كل جملة ينبغي أن تقسّم أوّلا إلى مكوّنين مباشرين، ليقسّم هذان المكوِّنان إثر ذلك إلى الأجزاء المندرجة تحتهما، وهكذا، إلى أن يتم الوصول إلى أصغر المورفيمات[1] المكوّنة للجملة. حينها يبلغ التحليل نهايته.

ومما يلاحظ على هذه الطريقة أنّها لا تكتفي بالتحليل الخطيّ للجمل، مثلما هو الحال بالنسبة للتقطيع الأوّل عند الوظيفيين، بل تحاول اكتشاف البنية الاندراجية لمكوناتها، فـ"الهدف من طريقة التحليل هاته هو بيان الهيكل السلّمي الذي ترتكز عليه الجمل دون أن يُؤخَذ المعنى بعين الاعتبار"[2]. ويُفهم من هذا أنّ أجزاء الجملة لا ترتبط فيما بينها وفق علاقات خطيّة تسلسلية فقط، ولكن أيضا وفق علاقات سلّمية [عمودية] أساسها احتواء أو تضمّن جزءٍ لجزء آخر أصغر منه.

ولتوضيح هذه الطريقة نقترح هذا التحليل للجملة البسيطة التالية: **أ / مدير المعهد يفتتح المعرض**. وذلك بمقارنتها بعدد من الجمل الأخرى من مدوّنة متجانسة، ولتكن: **ب/ هو يفتتح المعرض. ج/ مدير المعهد يفتتح الجلسة. د/ مدير الجامعة يفتتح المعرض، هـ/ هو حاضر.**

مما يلاحظ أوّل الأمر أنّ هذه المدوّنة متجانسة (نفس النمط الجملي [جمل اسمية]، تكرار عدد من الوحدات اللسانية الدالة...)، وهذا ما يسمح لنا بمقارنة الجمل بعضها ببعض، ثم استخراجِ العناصر المتكافئة توزيعيا.

في البداية نقيس الجملة **هـ** على الجملة **ب**، فيتضح بأنّ الجملتين (**هـ، ب**) تشتركان في العنصر اللغوي الأول (هو). ومن ثمّ فهما تقسّمان بعد هذا العنصر المشترك. ووفقا لهذ القياس تُقسم الجملة **هـ** إلى مكوّنيها المباشريْن كما يلي: **هو / حاضر**. كما تُقسّم الجملة **ب** إلى مكوّنيها المباشرين التاليين: **هو / يفتتح المعرض**. وبقياس **أ** على **ب** يُمكن أن تقسم **أ** إلى **أَ مدير المعهد/ يفتتح المعرض**. بقياس **أَ** مع **د** يُمكن تقسيم **أَ** إلى **أً مدير/ المعهد/ يفتتح المعرض**. وأخيرا بمقارنة **أً** مع **ج** يُمكن تقسيم **أً** إلى: **مدير/ المعهد/ يفتتح /المعرض**.

ويُمكن تلخيص عمليات ونتائج تحليل الجملة أ في هذا الجدول:

مدير	**المعهد**	**يفتتح**	**المعرض (1)**
مدير	**المعهد(2)**	**يفتتح**	**المعرض (3)**
مدير (4)	**المعهد (5)**	**يفتتح (6)**	**المعرض (7)**

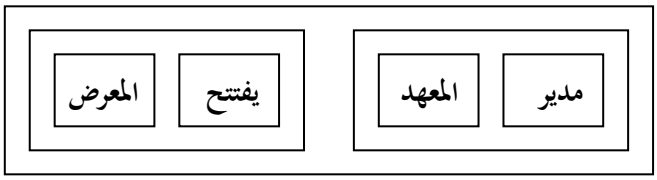
بقي أنْ نشير إلى أنّ طريقة التحليل إلى مكونات مباشرة اتّخذت صورا مختلفة، كما هو الحال بالنسبة إلى ما يُسمى ***بعلب هوكيت (يُنظر الجدول السابق)***، أو **العلب المتداخلة**، أوطريقة ***التقويس***. (انظر الشكلين أ و **ب**)، إلاّ أنّها [أي الطريقة] لم تخرج عن بعض المنطلقات الثابتة،

[1] يختلف مفهوم المورفيم بالنسبة إلى التوزيعيين عن غيره من المدارس الأوربية، فهو عندهم يعني "أصغر وحدة دالة تنتج عن التحليل، سواء أكان ذات دلالة معجمية أو نحوية، بينما يشير في المدارس البنوية الأوربية إلى الوحدات النحوية، باعتبارها مقابلا اصطلاحيا للوحدات المعجمية. (يُنظر: P. Le Goffic.. Les linguistiques contemporaines. P54.)

[2] سليم بابا عمر، باني عميري، المرجع السابق، ص 39.

كضرورة الاحتكام إلى مقياس قابلية استبدال العناصر اللسانية عموديا، دون إخلال ببنية الجملة.[1] وإمكانية استبدالها بعناصر لسانية **مختزلة** من حيث البنية[2].

الشكل أ (العلب المتداخلة) ←



الشكل ب (التقويس) ← **(((مدير) (المعهد)) ((يفتتح) (المعرض)))**

4 . نقائص التحليل التوزيعي:

على الرغم من أنّ هذه المدرسة قد حقّقت قدرا كبيرا من الموضوعية العلمية، المستمدّة خاصّة من إخضاعها الدراسةَ إلى التجربة والملاحظة العلمية لما هو **ظاهر**، فإن تحليلاتها للغة قد اعترتها بعض النقائص منها:

1 . أنّها تحصر اللغة في نموذج من الحالات المحدودة[3]. فهي لا تستطيع وصف كلّ البنى الموجودة في اللغة، ومن ثمّ تفشل في تعميم الأحكام. كما أنّها تنفي عن اللغة طابعها اللامحدود، وتقصي كلّ مظاهر الإبداع عند المتكلّم.

2 . عدم مقدرتها على تفسير الجمل الملتبسة.[4] (نحويا ودلاليا) فلا يُمكن مثلا استخراج المكونات المباشرة للجملة الفرنسية **"La belle porte le voile."**؛ لأنّها تحتمل بنيتين نحويتين مختلفتين. وينطبق الحكم نفسه على عبارة "**نقد تشومسكي**" الملتبَسة دلاليا، فلا ندري هل أنّ تشومسكي هو الموجّه للنقد، أم أنّ النقد موجَّه إليه.

3 . إغفالها لإمكانات التحويل الداخلة في النظام [اللساني][5]. حيث أنّ التحليل التوزيعي لا يستطيع الكشف عمّا إذا كانت الجمل الموصوفة محذوفة أو خاضعة في ترتيب لفظاتها للتقديم أو التأخير.

4 . مفهوم اللفظة [المونيم] المفروقة يطرح إشكالية التحديد؛ لأنّها تتوزع على أكثر من موقع[6]. فاللفظة المفروقة **(Ne ... Pas)** في اللغة الفرنسية يتعذر تحديد توزيعها داخل الجملة.

5 . صعوبة تطبيق التحليل التوزيعي للفظات (المستوى الصرفي) على اللغات ذات الطبيعة الاشتقاقية (كالعربية مثلا). وهذا مما دفع أحد اللسانيين إلى القول بأنّ "التقييم التنميطي للتوزيعيين يرفع من شأن اللغات الإلصاقية، أكثر من اللغات التصريفية التي تستخدم التحوير الداخلي أو الصائتي، والتشكيلات المشابهة"[7]. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ هذا الحكم يؤدي من جهة مقابِلة إلى القول بمحدودية هذا التحليل، وعدم إمكانية تعميمه.

ومهما تعدّدت جوانب النقص بالنسبة إلى التحليل وفق النظرة التوزيعية فينبغي الاعتراف بجدواه، خاصّة حينما تنعدم أو تقل درايتنا باللغة المدروسة، فـ "من الصعب عدم التصرّف كتوزيعيين إزاء لغة مجهولة"[8].

---

[1] كإمكانية استبدالنا في المثال السابق لعبارة: **مدير المعهد** بـ: **مدير الجامعة**، دون المساس ببنيتها النحوية.
[2] كإمكانية استبدالنا في المثال السابق لعبارة: **مدير المعهد** بالعنصر اللساني المختزَل: **هو**.
[3] J. Dubois (et autres): Dictionnaire de linguistique. P. 158
[4] Ibid. P 158.
[5] J. Ghazi: Pour comprendre la linguistique. P. 213.
[6] Ibid. P 213.
[7] ر. هـ روبنز: موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص 339.
[8] P. Le Goffic.. Les linguistiques contemporaines. P57.

المحور الثاني: الاتجاه التوليدي في اللسانيات

المحاضرة السادسة: أسس النحو التوليدي التحويلي

. تمهيد: سيطرت المفاهيم البنوية على الفكر اللساني الأوربي والأمريكي منذ انتشار أفكار **دي سوسير** إلى غاية سنة **1957**، تاريخ نشر كتاب اللساني الأمريكي الشهير **نوام تشومسكي**، المعنون **بالبنى التركيبية (structures syntaxiques)**، والذي مثل منعرجا حاسما في تاريخ اللسانيات؛ حيث قام بثورة على تلك المفاهيم البنوية الرائجة.

تمثلت ثورة تشومسكي في ذلك النقد الحاد الذي وجهه إلى المذهب التوزيعي (**Le Distributionnalisme**) المعتمَد من قبل اللسانيات البنوية الأمريكية، وبالأخص إلى نظرية **المكونات المباشرة**، الذي أعاد بناءها وفق "صياغة مكنته من بيان نقصانها، وعدم قدرتها على تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، وذلك بالمنطق الرياضي"[1].

هذا في مستوى التحليل اللساني، أما في مستوى التنظير، فقد انتقد تشومسكي النظرية اللسانية البنوية المبنية على معطيات علم النفس السلوكي(**Behaviorism**) الذي يعتبر اللغة سلوكا قائما على نظرية المثير والاستجابة، وأقر بأن اللغة ظاهرة فطرية داخلية، لا يمكن ـ بأي حال من الأحوال ـ تفسيرها بناء على معطيات خارجية.

ومن حيث المنهج، رفض تشومسكي الاعتماد على المنهج الوصفي المنحصر في استقراء المادة اللغوية وتصنيفها من أجل معرفة بنيتها، ودعا إلى منهج يتوخى شرح الظواهر اللغوية وتعليلها، وذلك من خلال صياغة الفرضيات وفحصها ثم تطبيقها على أكبر عدد من اللغات من أجل تثبيت

[1] عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب، محاضرة ألقيت في مؤتمر اللغويات الحسابية بالكويت، 1989.

صحتها[1]. إلا أن الفرق الجوهري بين البنويين وتشومسكي يكمن في أن هذا الأخير يعتبر العقل هو مصدر كل معرفة وإبداع، ويقصي بذلك التجربة المستمدة من الحواس.

وكبديل للنظريات البنوية السابقة، قام تشومسكي بتأسيس نظرية حاول من خلالها وصف العمليات التي تحدث في الذهن عند إحداث الجمل. وسميّت بنظريّة "**النحو التوليدي التحويلي**".

النص التطبيقي الثامن عشر:

«إنّنا حين ننظر إلى نظام القواعد عند البالغين من متكلّمي اللغة الأصيلين، وهو ما يُمثّل معرفتهم اللغوية، بكلّ تعقيداته نجده لا يتناسب مع المادة اللغوية التي يواجهها الطفل في سني اكتسابه اللغة بفقرها ومحدوديتها.. والسؤال يبقى محيّرا وبدون جواب لو كان اكتساب اللغة يعتمد على مثل تلك الآليات التي طرحها السلوكيون. فالاستثارة هنا فقيرة إلى أبعد الحدود. وفقر الاستثارة نعني به المشاكل التي تكتنف المادّة الداخلة (المدخلات) في عملية اكتساب اللغة، وتجعل من المستحيل تصوّر اكتساب الإنسان للغته عن طريق الإشراط والقياس لوحدهما. فنظام القواعد الذي نجده عند البالغين نظام عالي التعقيد لا يتناسب مع المدخلات (المادة اللغوية التي يُواجهها الطفل). ونحن بهذا أمام "مشكلة إسقاط"...».

مرتضى جواد باقر: مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، ص 33.

[1] مازن الوعر، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية، محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، ع6، 1982، ص 27 .

I . أسس النحو التوليدي التحويلي:

1 . الملكة والتأدية: (Compétence / Performance)

بغرض تحديد موضوع الدراسة الذي يجب على اللساني أن يتناوله، أقام تشومسكي فصلا واضحا في كتابه "**مظاهر النظرية التركيبية**" (1965) (**Aspects de la théorie syntaxique**) بين مستويين يظهران علاقة المتكلم بلسانه، المستوى الأول يتمثل في **الملكة اللغوية**، ويعرّفها تشومسكي على أنها "معرفة (المتكلم . المستمع) للسانه"[1]. وضمن هذا السياق يُمكن التمييز بين حالتين للملكة، أولاهما: "(**ح** صفر) التي تكون عليها ملكة اللغة في عقل الوليد قبل تعرّضه إلى أية تجربة لغوية، أو قبل مواجهته أية مادة لغوية من المحيط الخارجي"[2].

ومما يلاحظ على هذه الحالة الابتدائية أنّها تتسم بخصائص معرفية عامة لدى الوليد مهما كان منشؤه، ومما يدعّم قوّة هذه الفرضية أنّه "لو أمعنا النظر في اللغات البشرية لوجدناها تشترك بخصائص محددة كثيرة. وتُعرِّف هذه الخصائص حدود بنية اللغة البشرية عموما. ونجد هذه الخصائص على كل مستوى من مستويات النظام اللغوي . في النحو ، والصرف، والفونولوجيا، وفي المفردات المعجمية"[3].

ومما يلاحظ على هذه الحالة أنّها واحدة لدى جميع أفراد الجنس البشري، وهي فطرية أو موروثة من حيث طبيعتها. وعلى خلاف ما سبق، فإن هنالك حالة أخرى للملكة اللغوية، تعرَف **بالحالة القارة** (**ح** ق): "وهي الحالة التي تكون عليها ملكة اللغة حين يتم اكتساب اللغة. فباكتمال اكتساب اللغة تكون ملكة اللغة بحالة ثابتة مستقرة لا تتعرّض إلا لتغييرات أو تعديلات طفيفة (...) [و] هي التي تمثِّل النظام اللغوي لدى الإنسان البالغ بكلّ تعقيداته"[4]. وبتعبير آخر يمكن القول بأنّ هذه الملكة هي "في الحقيقة نظام من القواعد المكتسبة والمشتركة بين متكلمي لسان معين، يسمح لهم بإحداث وفهم عدد لا نهائي من الجمل التي لم يسمع بها من قبل[5].

---

[1] Noam Chomsky: Aspects de la théorie syntaxique, tra. J. C. Milner, Editions du Seuil.1971. P.13.

[2] مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، الأردن، 2002، ص. 46.

[3] نفسه، ص 47.

[4] نفسه، ص 46.

[5] Frank NEVEU: Lexique des notions linguistiques, p. 22.

أما **التأدية**، فيحددها تشومسكي على أنها "الاستعمال الفعلي للسان في الظروف المحسوسة[1]. أي أنها عملية إحداث الكلام في حالات تواصلية مختلفة، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على تلك القواعد المكتسبة (الملكة)، ومن ثم يمكن القول بأن التأدية هي تطبيق وتحقيق للملكة اللغوية في الواقع. وفيما يتصل بموضوع الدراسة فقد أعطى تشومسكي الأولوية لدراسة الملكة، وأقرّ بأن نحو لسان ما يقتضي وصف الملكة اللسانية للمتكلم ـ المستمع المثالي[2].

2 / مفهوم السلامة النحوية :(La Grammaticalité)

يقصد تشومسكي بالسلامة تلك المبنية على أسس نحوية؛ حيث إنّ الحكم على سلامة جملة ما يترك للنحو فقط، دون اعتبار للمعنى، بل إنّه يرفض الاعتماد على أي مقياس دلالي في تحديدها، ويؤكد ذلك بقوله: "ولا يمكن لمفهوم "**سليم نحويا**" أن يقصد به "**يحتوي على معنى**"، أو" **له دلالة**"[3]. وبناء على ما سبق، فالجمل المركبة تركيبا سليما والمتناقضة دلاليا، أو الخالية من كل معنى هي في نظر تشومسكي سليمة[4]. وبخصوص مقياس الحكم على سلامة جملة أو عدم سلامتها فإّن ذلك "مرتبط بالحكم [الحدسي لدى المتكلمين] وليس بالاستعمال" بحيث ينطلق تشومسكي من مسلمة تقضي بأنّ "جميع أفراد الجماعة اللسانية الواحدة يملكون نفس الحكم". وهذا الحكم لا يتأسس على التجربة أو الذاكرة، لأنّ اللغة تحتوي على ما لا نهاية له من الجمل، ومن ثمّ فإنّ الحكم يُبني على القواعد [الذهنية]. وفي حالة ما إذا وجدت عبارتان تستعملان عند جماعتين، ولم يحصل الاتفاق حول نحويتهما [سلامتهما النحوية]، فإن كلّ عبارة تعدّ ـ حينئذ ـ تنوّعا مستقلا لتلك اللغة[5].

---

[1] N .Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, P 13.
[2] Ibid. p 14.
[3] N. Chomsky, Structures syntaxiques, Tra. Michel Braudeau, Paris, Le seuil, 1969. P 17.
[4] أما في كتابه "**Aspects de la théorie syntaxique**" فلم يعد مفهوم السلامة بتلك البساطة التي كانت عليها في "**structures syntaxiques**"، حيث اقترح جهازا من القواعد الفئوية والانتقائية المبنية على خصائص سياقية يجب أن تتبعها العناصر المعجمية، من أجل إحداث جمل سليمة نحويا.
[5] O. Ducrot, J.M. Schaeffer: Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, P: P: 315 – 317.

3 / البنية العميقة والبنية السطحية: (Structure Profonde & S. de Surface)

أقر تشومسكي بأن جمل أي لسان كان، تتشكل من بنيتين أساسيتين هما :

أ/ البنية العميقة: وتعرَّف على أنها "النظام السفلي من الضوابط الذي به يتحدد ويبنى عليه العلم باللغة"[1]. ويمكن اعتبار هذه الضوابط نظاما من القواعد التي تخضع إليها الجمل في بنائها، وهو موجود في ذهن المتكلّم، ويحتوي على كل "المعطيات التي تسمح بتحديد المستوى الدلالي للجملة[2].

ب/ البنية السطحية: هي ذلك النظام التركيبي للجملة كما هي في الظاهر، والذي ينشأ عن مجموعة من التحويلات تطبّق على البنية العميقة فتنقل الجملة من مستواها المجرد إلى مستواها المحسوس، ومن ثم فالبنية السطحية تمثل التفسير الفونولوجي (الصوتي) للجملة[3] مثلما هي مستعملة أثناء العملية التواصلية.

4/ الإبداعية :(La Créativité):

إذا كانت النظريات اللسانية البنوية تنطلق في تحليلاتها من مدونة محدودة الكم، فإن نظرية النحو التوليدي التحويلي تنطلق من مسلمة تقضي بأن كل متكلم يستطيع أن يُحدِث ويفهم عددا غير محدود من الملفوظات التي لم يتفوه بها ولم يسمعها من قبل. وهذه المقدرة على الإحداث والفهم تسمى بالإبداعية[4]، وهي تصدر عنه (أي المتكلم) بطريقة طبيعية ودون شعور منه، وبمعزل عن كل مؤثر خارجي؛ وهو يرى بأنّها خاصية مشتركة بين اللغات "تعكس الإمكانات اللامحدودة للفكر والتخيل"[5]. ونظرا لأهمية هذا المظهر اللغوي، دعا تشومسكي إلى ضرورة اعتباره موضوعا من مواضيع مواضيع علم اللسان. وقد أكّد ذلك بقوله "فنحو لسان ما يجب أن يكتمل بنحو عام، يأخذ بعين الاعتبار المظهر الإبداعي للفعل اللساني"[6].

---

[1] مازن الواعر، حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية والتحويلية، ص 72.

[2] N. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique.P.185.

[3] Ibid, p. 32

[4] J. Ghazi. Pour comprendre la linguistique, P.166.

[5] N. Chomsky, La linguistique Cartésienne. Ed. seuil, Paris, 1969. P. 56.

[6] N. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, P. 9.

ومن مظاهر الإبداعية كذلك إمكانية أي فرد أن يطيل الجمل إلى طول غير محدود (**نظريا**). ويُرجع تشومسكي هذه اللامحدودية في الإطالة إلى تلك القدرة التكرارية التي تملكها اللغة.

لا يفوتنا أن نشير إلى أن تشومسكي قد ميّز بين نوعين من الإبداعية: النوع الأول يراعي القواعد اللسانية للسان ما (في مختلف مستوياته)، أما النوع الثاني فلا يخضع لهذه القواعد، بل هو مغير لها، وهذا التمييز يعتبر أساسيا؛ حيث إن النوع الأول متصل بالملكة، أما الثاني فيظهر في التأدية (الكلام)[1]، وذلك من خلال التنوعات الكلامية الفردية في مختلف المستويات، وإن تراكم هذه التنوعات يستطيع أن يؤثر على نظام القواعد في اللسان[2].

وما يلاحظ على أعمال تشومسكي أنها تهتم بالنوع الأول من الإبداعية، على اعتبار أنه يسير وفق النظام اللغوي العام، أما النوع الثاني والذي يستطيع الفرد من خلاله تغيير الوضع اللساني الخاص به بحسب المواقف التبليغية التي يكون فيها، فلم تأخذه النظرية في الحسبان[3]. ويرجع ذلك كما سبق القول إلى اهتمامه بالملكة التي تخص جميع البشر؛ وذلك بغرض إنشاء نحو كلي يفسر كل الظواهر اللغوية.

النص التطبيقي التاسع عشر:

«هنالك نتيجة هامّة من نتائج علم اللغة عند ديكارت نستطيع أنْ نصوغها في العبارة التالية: البنية المقدَّرة والبنية الظاهرة لا تتطابقان بالضرورة، أي أنَّ الاختلاف في ترتيب العناصر داخل اللغات المتباينة. ليس إلاّ ظاهرة سطحية. وإذا تعمّقنا الأمر استطعنا أنْ نفترض وجود ترتيب مشابه في جميع الألسن. يُرجعه شومسكي إلى: المدرّج الاسمي + المدرّج الفعلي. والرأي مطروح على بساط البحث وعُرضة للنقاش».

رونالد إيلوار: مدخل إلى اللسانيات، تر: بدر الدين قاسم، ص 172.

[1] N. Ruwet. Introduction à la grammaire générative, Librairie Plon, Paris. 1967. p. 51.
[2] J. Ghazi. Pour comprendre la linguistique. P. 167.
[3] Alain Borrondonner: Cours critique de grammaire générative, P. U. Lyon. 1983. p. 34.

المحاضرة السابعة: التحويل في نظرية النحو التوليدي التحويلي :

1. مفهوم التحويل:

إذا كانت اللسانيات التاريخية ثم البنوية قد أهملت مفهوم التحويل تماما فإن تشومسكي أرجع له قيمته ودوره[1]، إذ أصبح يعد أحد أركان نظريته، وذلك بجعله مقياسا يعتمد عليه في تفسير الظاهرة اللغوية. وبمقارنته مع ما سبق من الأنماط "أكد [تشومسكي] بأن النمط التحويلي هو أقدر الأنماط على وصف اللغة"[2]. ويمكن القول بشيء من التعميم أنَّ التحويل يتمثل في تلك العمليات التي تؤدي إلى استبدال بنية لغوية ببنية أخرى. غير أن تشومسكي تعمق في شرح هذا المفهوم وتحليله. فلكي نعرِّف تحويلا حسب نظريته يجب توفر العناصر الثلاثة الآتية والمرتبة كما يلي:

1. مجموعة السلاسل النهائية لشجرة التراكيب. **2.** مجموعة العمليات التي تطبق على هذه السلاسل.

3. البنية التركيبية المتفرعة عن السلسة الناتجة (أي شجرة التراكيب المتولدة)[3].

ويستنتج من خلال هذه العناصر أن التحويل يتم بين شجرة وأخرى. أي أنه يتم في المستوى المجرد من اللسان.

وقبل الحديث عن أنواع التحويلات التي يمكن أن تحدث للتراكيب اللغوية، نشير إلى أن مفهوم التحويل الذي عبر عنه تشومسكي في نظريته الأولى يختلف عن مفهومه في نظريته المعدّلة.

---

[1] الحاج صالح عبد الرحمن: التعريف بالمدرسة الخليلية الحديثة، بحث ألقي في ملتقى حول تطور اللسانيات في العالم العربي، الرباط. 1987.

[2] John Lyons: Chomsky. Tra : V. Gadbois et B.Gill. ed: Seghers. Paris. 1971. P. 112.

[3] N. Ruwet, Introduction à la grammaire générative. P 249. (هذا المفهوم خاص فقط بكتابه: البنى التركيبية)

1 . 2 أنواع التحويل:

1 . 2 . 1 من خلال كتاب البنى التركيبية :

عرض تشومسكي في كتابه الأول عددا من التحويلات التي يختلف نوعها تبعا لنوعية الجمل الناتجة، ولعدد الجمل التي تخضع لعملية التحويل، وأيضا تبعا للعمليات التي تحدث أثناء التحويل. ووفق هذه المقاييس التي اعتمدها نميز ثلاثة أنواع للتحويل.

أ . التحويلات الإلزامية والتحويلات الاختيارية:

يرتبط هذا النوع بخصائص الجملة التي تنتج عن عملية التحويل، **فالتحويلات الإلزامية** تُنتج ما يُسمى بـ**الجملة النواة**، وهي جملة تتصف بأربع خصائص، لا بد أن تجتمع فيها: "أن تكون مثبتة [غير منفية] مبنية للفاعل [لا للمفعول] خبرية [غير إنشائية] وبسيطة [غير مركبة]"[1]. ويمكن التمثيل لها بالجملة العربية المكونة من فعل وفاعل ومفعول به، كقولنا **أقام الرجل البناء**، أو الجملة ذات الفعل اللازم، كقولنا "**أفل النجم**" أو جملة المبتدأ والخبر، كما في: **الكتاب مفيد**. كما يمكن التمثيل على هذا النوع من التحويلات بتلك التي تخص الزمن فهي تحول الجذر اللغوي لفعل ما ـ مثلا ـ إلى صيغة توافق زمن الحدث في الجملة، فإذا افترضنا جملة مثل: **سأرحل غدا** فإن القواعد الإلزامية تضع الفعل **رحل** في صيغة المضارع، وذلك لوجود القرينة اللفظية **غدا** التي تستوجب ذلك.

وقد تحدث تغييرات على الجمل النواة تنقلها إلى بنية أخرى عن طريق نوع آخر من التحويلات تسمى بـ**التحويلات الاختيارية** فينتج لنا ما يعرف بـ**الجملة المشتقة**. إذن فالجملة المشتقة بهذا المفهوم هي فرع عن الجملة النواة، ولكنها تعاكسها في جميع خصائصها. وهذا يعني أنها كل جملة منفية أو مبنية للمفعول أو استفهامية [إنشائية] أو مركبة[2].

ويترتب عما سبق أن كل جملة مشتقة تخضع لنوعين من التحويلات: تحويل إلزامي (مرحلي) تنشأ من خلاله الجملة النواة، وتحويل ثان اختياري تتفرع عنه الجمل المشتقة.

---

[1] C. Fuchs. P. Le Goffic, Les linguistiques contemporaines. P 75.
[2] Ibid. P. 75.

ب . التحويلات الفردية والتحويلات المعممة:

تنقسم **التحويلات الاختيارية** بدورها بحسب عدد الجمل التي يطبق عليها التحويل إلى:"**تحويلات فردية**[1]، (يُنطلق فيها من سلسلة لغوية واحدة، كما هو الحال بالنسبة للتحويل إلى المبني للمفعول، أو إلى جمل استفهامية أو منفية)؛ وإلى: **تحويلات معممة**[2] تمزج في جملة واحدة عدة سلاسل من مكونات الأساس"[3]. وبدورها تتفرّع التحويلات المعممة إلى فئتين كبيرتين: "**تحويل العطف** (يعتمد في معظمه على أدوات الوصل (**Les conjonctions**)) و**تحويل حمل الجمل La subordination**) الذي يتم عن طريق التضمين التركيبي (**L'enchâssement**) الذي يدمج جملة داخل أخرى"[4].

لقد أولى تشومسكي عناية بالغة للتحويلات المعممة؛ لأنها "تعتبر الممثل للخاصية الإطالية الأساسية بالنسبة إلى النحو التوليدي التحويلي، فبفضل تطبيقها المتكرر يستطيع النحو توليد عدد من الجمل ذات طول غير محدود (نظريا). ويمكن تفسير ذلك بإمكانية "تطبيق التحويلات المعممة على سلسلات ناتجة بدورها عن تحويلات معممة"[5].

وبخصوص هذين النوعين من التحويل يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن "التحويلات الفردية يتم إجراؤها على شجرة تراكيب واحدة، أما المعممة فتجرى على شجرتين أو أكثر"[6].

---

[1] تسمى التحويلات الفردية بالتحويلات البسيطة (Transformations simples)، وقد يعود ذلك لكونها تُنتج جملا بسيطة غير مركبة.

[2] التحويلات المعممة يطلق عليها كذلك تسمية التحويلات الثنائية (Transformations binaires) وهذه التسمية أخص من الأولى وقد يكون سبب هذه التسمية هو أن التحويلات المعممة غالبا ما تطبق على جملتين اثنتين.

[3] O. Ducrot, J. M. Schaeffer: Nouveau dictionnaire encyclopédique du science du langage, Paris,1995, P 487.

[4] N. Ruwet: Introduction à la grammaire générative, P 208.

[5] Ibid, P 208.

[6] C. Fuchs, P. Le Goffic, Les linguistiques contemporaines. P 75.

ج . العمليات التحويلية المطبقة على البنيات التركيبية :

يمكن تصنيف أنواع التحويلات التي تحدث بين البنيات التركيبية اللغوية استنادا إلى نوع العمليات التي يتم تطبيقها عند الانتقال من جملة إلى أخرى، وهي عمليات يمكن إجمالها فيما يأتي:

ج1 . التحويل بالحذف: (Transformation par Effacement)

ويتم هذا النوع من التحويل بحذف عنصر أو أكثر من عناصر الجملة. ويمكن التمثيل له بالقاعدة الرمزية التالية: **س + ع + ص ⟵ س+ع**[1]. والملاحظ أن هنالك عددا كبيرا من الحالات التي تحول فيها الجمل عن طريق الحذف. ويكفي، تمثيلا على ذلك، الإشارة إلى الانتقال من الجملة الأولى إلى الثانية بالبناء للمفعول كما في الجملتين التاليتين: **1 . قرأ الولد النص 2 . قرئ Ø النص**. حيث تمّ التحويل بحذف الفاعل.

وإلى جانب ذلك يرى "**Ruwet**" أنه يمكن لعنصر لغوي أن يحذف بعملية تحويل إذا كان مماثلا لعنصر آخر"[2]. وبناء على ذلك فإن جملةً مثل: **قام زيد وسعيد** هي متحولة عن: **قام زيد وقام سعيد** بحذف العناصر المتماثلة. (العنصر المحذوف في هذا المثال هو الفعل **قام**). وتجدر الإشارة إلى أنه قد تحذف معظم عناصر الجملة، ولا يبقى منها إلا عنصر واحد كإجابتنا عن سؤال **من خرج من الدار؟** بـ **زيد**. فـ**زيد** هي جملة حدث فيها تحويل بالحذف تم تطبيقه على جملة أصلية تقديرها **الذي خرج من الدار هو زيد**. ولكن معرفة حدوث التحويل في هذه الحالة ومثيلاتها تستوجب وجود سياق لغوي يدل عليه، كأن تُسبق الجملة المحولة عن طريق الحذف بجملة استفهامية كما في المثال السابق.

---

[1] بالنسبة للقواعد التحويلية كل ما هو موجود على يسار السهم هو اشتقاق لما هو موجود على يمينه.

[2] N. Ruwet. Introduction à la grammaire générative, P.261.

ج2 . التحويل بالزيادة: Transformation par Addition

وهو تحويل يتم فيه الانطلاق من جملة إلى أخرى بزيادة عنصر لغوي أو أكثر. ويمكن كتابة صياغته كما يلي:

س + ع ⟵ س + ع + ص. والأمثلة على هذا النوع كثيرة أيضا، ويكفي أن نمثل له بتحول الجملة المثبتة إلى منفية بإضافة حرف نفي كما في المثال التالي: ∅ **غادر الرجل.** ⟵ **ما غادر الرجل.** أو بإضافة اسم استفهام إلى الجملة الخبرية: ∅ **قام زيد** ⟵ **هل قام زيد؟**

ج 3 . التحويل بالاستبدال:

التحويل بالاستبدال هو الذي يحذف من خلاله عنصر أو أكثر من الجملة، ويقوم مقامه عنصر أو أكثر. ويمكن أن نرمز لهذا التحويل بالعلاقة التالية: **س+ع ⟵ س+ ص.** ومن أمثلة هذا النوع استبدال اسم بضمير فجملة "**الرجل غادر المكان**" يمكن أن تحوَّل بالاستبدال إلى جملة **هو غادر المكان** أي بحذف **الرجل** وتعويضه بالضمير المنفصل **هو**.

ج4 . التحويل عن طريق القلب المكاني:

وهو تحويل بسيط يقتضي ـ فقط ـ تغيير موقع عنصر من العناصر التركيبية للجملة، ويرمز له بالصيغة التالية:

س+ع ⟵ ع + س. ويمكن التمثيل عليه بالانتقال من جملة **يرحل الرجل غدا** إلى جملة **غدا يرحل الرجل.** ويظهر من خلال هذا المثال أن الجملة الثانية متحولة بواسطة إجراء ينقل ظرف الزمان **غدا** من آخرها إلى أولها.

ويتميز التحويل عن طريق القلب المكاني عن غيره من التحويلات السابقة أنه يستعمل لغرض بلاغي، وهو ناتج أساسا عن قواعد أسلوبية[1]، أي أنه تحويل يُضفي على الجمل المفيدة الناتجة أغراضا

[1] N. Ruwet , Introduction à la grammaire générative , P 280.

أخرى كالتنبيه إلى العنصر الذي يهتم به المتكلم ويؤكد عليه؛ ففي الجملة السابقة ـ مثلا ـ قد يقصد المتلفظ بها من وراء تقديم لفظة "**غدا**" التأكيد على زمان رحيل زيد.

2.2.1 التحويل من خلال النظرية المعيارية : La Théorie Standard

إن ما سقناه من حديث عن التحويل يتصل بنظرية النحو التوليدي التحويلي في شكلها الأول، أي من خلال كتاب "**البنى التركيبية**". أما في النظرية المعيارية (الممثلة بكتاب تشومسكي: مظاهر النظرية التركيبية، الصادر سنة **1965**) فقد تغير هذا المفهوم، حيث اقترح تشومسكي مراجعة للمكون التحويلي بغرض تبسيطه[1]. فأعاد صياغة البنية المجردة للجمل، وألغى من خلال هذه الصياغة الجديدة مفهوم التحويل الاختياري، فأصبحت بذلك كل التحويلات إلزامية[2]. كما ألغى أيضا مفهوم التحويل المعمم، وأبقى فقط على التحويلات الفردية[3]. ولقد انجر عن هذه التعديلات أن أصبحت البنية المجردة للجملة والتغييرات التي تطرأ عليها تعالج كلها داخل المكون التركيبي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى دلالة الجملة. ومعنى هذا أن شجرة التراكيب أصبحت تظهر كل العلاقات البنوية والدلالية للجملة.

[1] N. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique. 10.
[2] Ibid. P 180 .
[3] Id. P 185.

المحاضرة الثامنة: تطوّر النحو التوليدي

يمكن تلخيص أهم المفاهيم التي تعكس التطورات التي شهدتها مدرسة النحو التوليدي في السبعينيات من القرن العشرين في العناصر الآتية[1]:

1 . النظرية القياسية: وهي النظرية المقدَّمة في كتابي البنى التركيبية ومظاهر النظرية التركيبية.

أرست الأسس الوصفية والنظرية لنموذج النحو التوليدي. فرضياتها الأساسية هي:

. 1 . اعتبار اللغة نحوا صوريا (توليديا)، يتألّف من نظام من القواعد. وهذا النظام القواعدي يتضمن مجموعة من القواعد التركيبية (قواعد إعادة الكتابة) التي تنتج البنى العميقة، ومجموعة من القواعد التحويلية تنتج البنى السطحية.

. 2 . استقلالية التراكيب عن الدلالة. بخلاف ما قال به الدلاليون التوليديون الذي رأوا أن البنية العميقة هي تمثيل لمعنى الجملة وليس لنحوها (تركيبها). وهو ما أزال التمايز بين النحو والدلالة.

3 . البحث عن الكليات اللغوية للمادة (السمات الصوتية، والفئات النحوية)، وللشكل (أنواع القواعد).

4 . النظام التوليدي لا ينتج سوى الجمل السليمة نحويا.

2 . النظرية القياسية الموسَّعة: . وتميزت بما يلي:

1 . رفض الفرضيات الخاصة بالدلالة التوليدية (التي جعلت التمثيلات العميقة للنحو (التراكيب) تمثيلات منطقية أو دلالية.

2 . القول بمساهمة البنى السطحية في التفسير (التأويل) الدلالي. خلافا للنظرية القياسية التي حصرت التمثيل الدلالي في البنى العميقة فقط. (نظرية الأثر)

3 . إضفاء قيود على التحويلات، وبخاصة قيد الدورية الذي يقضي بأن تعمل التحويلات أولا على أعمق العبارات الجملية اكتنافا في الجملة (أي العبارة الجملية السفلى) فالتي تقع فوقها)، إضافة إلى توضيح الآثار (الأصناف أو الفئات النحوية الفارغة) التي تتركها العناصر اللغوية بعد انتقالها.

4 . صياغة فرضية عامة خاصة ببنية المكونات (اللغوية للتركيب)، وهو ما تمثّل في نظرية العبارة س.

5 . أصبح هناك ميل نحو التعميمات الكلية والمبادئ والقيود العامة .

---

[1] يُنظر: مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية.

3 . نظرية المبادئ والوسائط[1]:

. انتظم النحو التوليدي في هذه النظرية حول مبادئ كلية تعمّ جميع اللغات تحدد النحو الكلي. هذه المبادئ المرتبطة بالنحو الكلي هي جزء من جهاز بيولوجي [عضوي] خاص بالجنس البشري يسمح باكتساب اللغات. أما الاختلاف بين النظم اللغوية فيمكن تمثيله بالتنوعات الوسائطية في كل لغة. فالوسائط التي تحددها النظرية النحوية تخص الكيفية التي تستجيب بها اللغات لهذه المبادئ والتي تسمح بمقارنة الاختلافات والتشابهات بين اللغات المتقاربة أو المتباعدة نمطيا. (كما هو الأمر بالنسبة للوسيط الخاص بترتيب المكونات داخل التراكيب). فكل لغة تختار المكان الذي تكون فيه رؤوس العبارات (أولا أو أخيرا)

. وتقوم نظرية المبادئ والوسائط على **مبدإ الإسقاط**، ووفقا لذلك يتم تمثيل المعلومة المعجمية (الدلالية) تمثيلا نحويا، بحيث تورَد السمات المعجمية المتعلقة بالفضلات. (الفعل كتب ← بعبارة اسمية، وضع ← عبارة اسمية وعبارة جر).

مبدأ الإسقاط كفء لأنه يوحّد بين الوصف النحوي للجملة وخواص وحداتها المعجمية.

نظرية العبارة س:

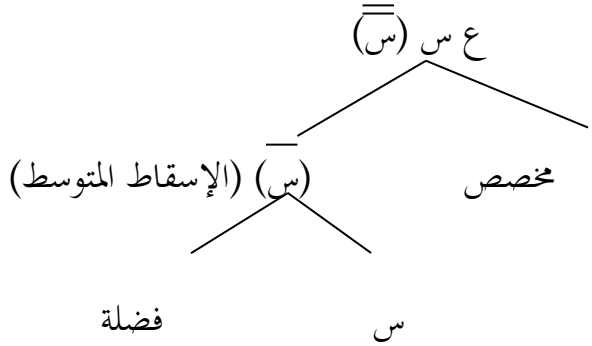
. تعد نظرية العبارة س محاولة مثمرة لتدارك نقاط الضعف الخاصة بالنماذج الكلاسيكية، (التحليل إلى مكونات مباشرة)، فقد اتضح بأنّ مبادئ تنظيم المكوّنات [التركيبية] المعقَّدة في النظريات السابقة لا يعكس أي مبدإ عام أو كلي للغات الطبيعية. وعليه، جاءت هذه النظرية لتقديم فرضيات عامة جدا تغذي مبادئ النحو الكلي.

– نقد قوانين بنية العبارة التي كتبت على أساس وصف بنية كل عبارة على حدة. فهناك قانون للعبارة الاسمية، وآخر للعبارة الفعلية، وثالث للعبارة الوصفية، إلا أنّ الملاحظة الدقيقة لبنى هذه العبارات تظهر تشابها كبيرا فيما بينها. هذا التشابه لا يظهر في التمثيل، فبنية العبارة هي واحدة تقريبا تتكوّن عموما من رأس ومُخصص وفضلة، سواء كان الرأس اسما أو فعلا أو صفة أو حرف جر.

. الفكرة الأساسية لنظرية العبارة س هو أنّ المركّبات لها بنية ذات مستويات. فكل مكوّن نحوي هو عبارة تتألّف من رأس ومخصِّص يسبقه وفضلة تليه. ويكون الرأس من نوع فصيلة العبارة (يكون اسما

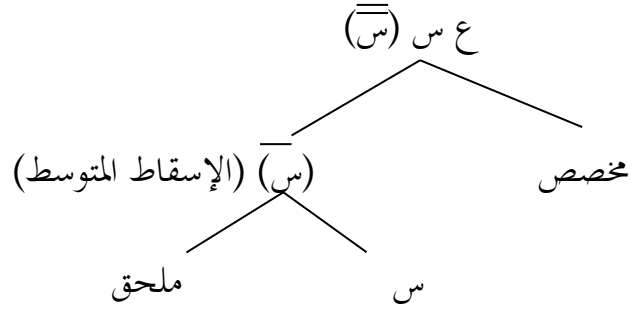
[1] يُنظر: مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية.و Moeschler Jacques, Auchlin Antoine, - Introduction à la linguistique contemporaine

(كل طلاب القسم) أو فعلا (كتب الدرس) أو صفة (الراضي عنهما، بار بوالديه) أو حرف جر (أو ظرف) (من المدرسة)، (قرب الجامعة). كما يتم تحديد كل مركب من نمط ع س بأنّه إسقاط أقصى للرأس س.



ويمكن أن يكون المخصص والفضلة عنصرين عدميين.

. وهناك فرق بين الفضلات والملحقات، فلفظ "المفيد" في عبارة: أنصت إلى القول المفيد. ليس مخصصا، (المخصص هو ال)، وليس فضلة، لأن من الممكن حذفه دون أن يؤثر على صحة العبارة)، إنّ مثل هذه الألفاظ هي ملحقات. تحدد على هذا النحو:



– في العربية يأتي رأس العبارة قبل فضلته، في حين يأتي الرأس بعد فضلته في لغات أخرى مثل اليابانية. وحين تثبَّتُ وسائط نظرية س لدى طفل يتعلّم لغة من اللغات، فإنّه يكون حين ذاك قد عرف بنية العبارات في تلك اللغة.

المحور الثالث: مدخل إلى اللسانيات التداولية[1]

المحاضرة التاسعة: مدخل إلى التداولية (نظرية أفعال الكلام ونظرية غرايس)

1 . مدخل مصطلحي:

. 1 . 1 . مُصطلح الذرائعية (Pragmatisme): «مذهب فلسفي يقيس الحقيقة بآثارها التطبيقية، فالأشياء والنظريات وفق هذا المذهب تعد حقيقية إذا أثبتت نجاحها في الواقع العملي».

1 . 2 . التخاطبية (التداولية) (Pragmatique):

أ . "جزء من السيميائية يدرس العلاقة بين العلامات (الأدلة) ومستعمليها" (تعريف شارل موريس 1938).

ب . علم يدرس علاقة اللغة بمستعمليها، وطرق وكيفيات استخدام الأدلة اللغوية في الواقع التواصلي، وتأثير السياق على مقاصد الخطاب، والبحث عن العوامل المؤثّرة في نجاح الخطاب أو فشله، والأسباب التي تقف وراء ذلك. وتهدف بصورة عامة إلى البحث عن القوانين العامة التي تضبط الاستعمال اللغوي، والتعرّف على القدرات الإنسانية الخاصة بالتواصل اللغوي.

2 . نشأة التداولية:

. ارتبطت نشأة التخاطبية (أو التداولية اللسانية) بالفلسفة التحليلية التي ترى بأنّه لإدراك ما حولنا ينبغي الاعتماد على اللغة، وأنّ الخلافات والتناقضات الفلسفية مردّها إلى سوء فهم اللغة.

. البداية الحقيقة للتخاطبية لم تكن إلاّ مع فلاسفة مدرسة أوكسفورد، وبالأخص مع جون أوستين من خلال محاضراته التي كان يلقيها في جامعة هارفرد (منشورة سنة 1962).

3 . موقع التخاطبية من التيار البنوي والتيار التوليدي.

(خلافا للتيارين السابقين يرى أقطاب التخاطبية أنّ:)

أ . اللغة لا تكتفي بوصف الواقع والإخبار والتواصل بل تنجز أعمالا تؤثّر في المقام (اللغة تغيّر الواقع).

ب . موضوع الدراسة هو الاستعمال، ووحدة التواصل هي الملفوظات (الأقوال) المنجزة في مقام معيّن وليست الجمل.

---

[1] نقلا عن كتاب، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، جاك موشلار، و آن روبول، تر: سيف الدين دغفوس، مُحَمَّد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، .

4 . نظرية الأفعال الكلامية (الأعمال اللغوية)[1]:

(وجوهرها رفض ثنائية الصدق والكذب، والإقرار بأنّ كلّ قول يعبّر عن فعل (أو عمل).

4 . 1. مفهوم الفعل الكلامي: هو ما ينجزه الإنسان بالكلام، (مثال الاعتذار، أو الوعد)

4 . 2 . أنواع الفعل الكلامي:

. الفعل القولي: (التلفظ بكلمات تؤلّف بارتباطها معنى معيَّنا).

. الفعل المتضمَّن في القول (الإنجازي): ما يُنجزه المتكلّم حقيقةً من تلفّظه، كالإثبات أو النفي أو الطلب ...

. الفعل التأثيري: الفعل المرتبط بنتائج القول والآثار التي يتركها لدى السامع، (مثل إزعاج المخاطَب، إقناعه، دفعه إلى سلوك معيّن أو إبعاده عنه).

5 . العمل اللغوي المباشر وغير المباشر (عند سيرل):

. يكون العمل اللغوي مباشرا: «إذا أراد القائل المعنى الحرفي الموافق لظاهر القول» .

≠

. يكون العمل اللغوي غير مباشر «إذا أراد القائل خلاف ما يُفهَم من ظاهر القول، وبلّغ أكثر مما قال»

ويميّز في العمل اللغوي المباشر بين العمل الثانوي (غير المقصود) والعمل الأولي (الأساسي) وهو المقصود. (تحليل المثال الشهير: هل تستطيع أن تناولني الملح؟)

6 . مبدأ التعاون وقواعد المحادثة عند غرايس:

يقتضي مبدأ التعاون أن يساهم المتخاطبون بكيفية عقلانية ومتعاونة لتيسير فهم وتأويل أقوالهم، ووفقا لهذا المبدإ فإنّ المشاركة في الحوار تكون بالقدر الذي يتطلبه سياق ذلك الحوار، وبما يتوافق مع الغرض المتوخى منه. وتتفرّع عن هذا المبدأ أربع قواعد ضرورية هي:

أ . قاعدة الكم: (تتعلق بحجم المعلومات الضرورية والكافية) ← (كمية المعلومات = ما هو مطلوب)

[1] نقلا عن كتاب، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، جاك موشلار، و آن روبول، تر: سيف الدين دغفوس، مُحَمَّد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003.

ب . قاعدة النوع: (تتعلّق بصدق المساهمة، أي صحة المعلومات المقدَّمة)، بحيث لا ينبغي إثبات ما تعتقد أنه كاذب، ولا تثبت ما ليس لك عليه حجة.

ج . قاعدة الكيف (الطريقة): (تتعلّق بوضوح المساهمة) بحيث: ينبغي الإيجاز، وتنظيم الكلام، وتجنب الغموض، واللبس.

د . قاعدة العلاقة (المناسبة): (وتتعلّق بمناسبة الكلام للغرض المراد)، أي أن يتحدث المتخاطب في شأن كذا.

7 . مبدأ التأدب:

. يظهر من خلال قواعد المحادثة السابقة أنها أغفلت الجانب الأخلاقي للتخاطب، وهذا ما دفع لاكوف إلى اقتراح مبدإ ثان يُضاف إلى مبدإ التعاون، أسمته: مبدأ التأدب، وهو مبدأ يُستحسن للمتخاطبين مراعاته لإنجاح الحوار. وقوام هذا المبدإ قواعد خاصة بتهذيب الخطاب، وهي:

أ . قاعدة التعفف: لا تفرض نفسك على المخاطَب، لتبق متحفظا، لا تتطفل على شؤون الآخرين، تجنب الإلحاح أو إكراه المخاطَب على فعلٍ ما. (لدي سؤال، لو أذنت).

ب . قاعدة التخيير: دع المخاطب يتخذ قراراته بنفسه، واترك خياراته مفتوحة. (ما رأيك في الخروج للنزهة؟)

ج . قاعدة التودد: أظهر الود للمُخاطَب وهذا ما يقود إلى تحقيق صداقة بينك وبينه. (عتبت عليك كثيرا، أسعدني لقاؤك، أقلقني غيابك لفترة طويلة).

المحاضرة العاشرة: نظرية الملاءمة[1]

1. مدخل مصطلحي: Relevance Theory، la Théorie de Pertinence

المقابلات العربية المستعملة: الوجاهة، الملاءمة، المناسبة، الحصافة.

(**الحصيف**: كل محكم لا خلل فيه، **حصُف**: كان جيد الرأي محكم العقل، **أحصف** الأمر: **أحكمه**)

2 . تعريف عام بنظرية الملاءمة:

. هي نظرية تداولية خاصة بتأويل الأقوال (الملفوظات) داخل السياق، أسسها كل من الفرنسي دان سبربر (D. sperber) والبريطانية ديردر ولسون (D. Wilson) في أواسط ثمانينيات القرن العشرين وهي منضوية في إطار علم النفس المعرفي، وترتبط أساسا بالنظرية القالبية لجيري فودور، فهي تنعت في الأن نفسه بأنها نظرية تأويلية للأقوال، ونظرية إدراكية.

. **كتابها المرجعي: هو: "*ملاءمة، تواصل، وإدراك*"**، المنشور سنة 1986.

3 . نظرية الملاءمة وقواعد المحادثة الغرايسية:

. تختلف فرضية نظرية الملاءمة عن تلك الخاصة بغرايس. فغرايس يفترض أن يتعاون المتكلمون في المحادثة: [أما] سبربر وولسن فيفترضان بأن الأشخاص يسعون لأن يكونوا حصفاء، أي أنّ المتكلّم يُنتج الملفوظ الأكثر ملاءمةً في المقام، وإلاّ كيف نفسّر سبب انتباه وتركيز المخاطَب.

4 . النظرية القالبية:

مصطلح القالبية modularité هو مصطلح يُعزى علم النفس المعرفي. ويُفترض في النظرية القالبية أنّ اشتغال الذهن، فيما يتصل بالمدركات، موزَّع على منظومات متخصصة: إحداها في معالجة المدركات البصرية وأخرى في معالجة المدركات السمعية وثالثة لمعالجة المدركات اللغوية ..

وتمر معالجة الملفوظ بغرض تأويله في هذه النظرية بالمراحل الثلاث التالية:

أ . **مرحلة النقل** [التحويل] [[عبر] جهاز محوّل للإشارات الصوتية] حيث إنّ المثيرات اللسانية تنقّل بالنواقل [المحولات [transducteurs] لكي تؤوّل [تُحلل] بواسطة نظام المدخل اللساني.

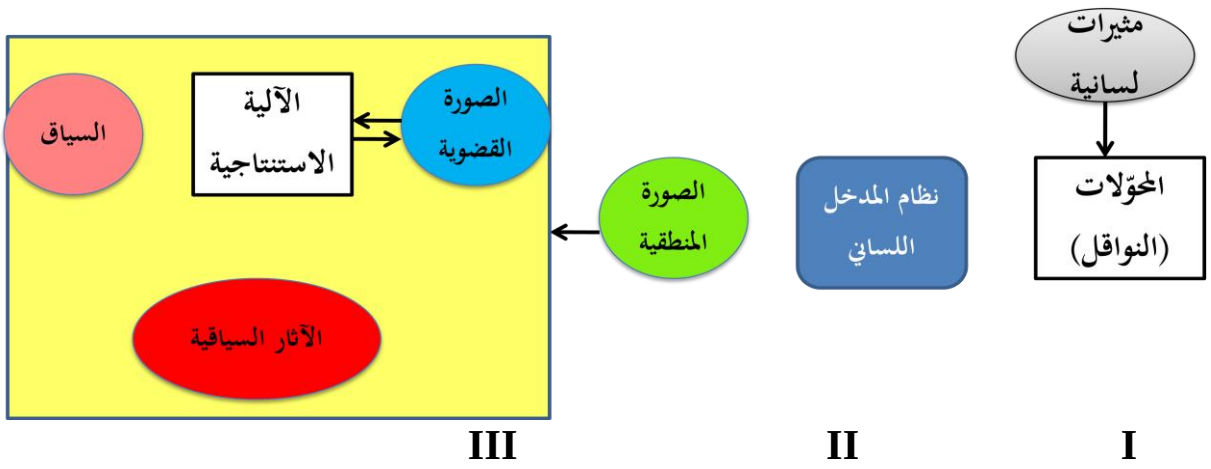
---

[1] نقلا عن: J. Moeschler, A. Auchlin, Introduction à la linguistique contemporaine، و Dictionnaire de Pragmatique، و: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب.دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية " في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، 2005.

ب . مرحلة (التحليل) **الاستيضاع اللساني**: حيث يتم فيها معالجة المعطيات الواردة من مرحلة النقل بواسطة النظام اللساني، فيتم تقديم تمثيل فونولوجي، وتركيبي ودلالي، ويوافق التمثيل الدلالي اشتقاق **صورة منطقية**. (متتالية منظّمة من المفاهيم).

ج . مرحلة المعالجة المركزية: الصورة المنطقية [المشكّلة] تصلح ابتداء للنظام المركزي للذهن، ويتم إغناؤها [إنماؤها]، بواسطة السياق والآلية الاسنتاجية، لتتشكل **صورة قضوية** تامة، تسمح بإنتاج الآثار السياقية للملفوظ.

- **(الصورة القضوية هي صورة منطقية نامية بواسطة إدخال السياق).**



مخطط يعكس مراحل تأويل الأقوال بحسب نظرية المناسبة

(نقلا عن: J. Moeschler, A. Auchlin, Introduction à la linguistique contemporaine, p. 176)

5 . مفهوم السياق في نظرية الملاءمة:

لا يؤوّل الملفوظ بصورة مستقلة، وإنّما في علاقته بالسياق، ويُحدد السياق بأنه مجموعة من الافتراضات، أو التمثيلات الخاصة بالصورة القضوية تعتبر صادقة أو محتملة الصدق، **وهو مبني ملفوظا بعد ملفوظ**، وليس معطى بصورة كلية (واحدة). يتلقى المخاطَب المعلومات المشكلة للسياق إما من خلال المدركات الناجمة من المحيط الفيزيائي الذي تجري فيه العملية التواصلية، أو المدركات الناتجة عن معالجة وتأويل الملفوظات السابقة، أو الناتجة عن استدلال، أو أنها ناجمة عن الذاكرة البعيدة. فالسياق إذن هو مجموعة فرعية من المعلومات المتوفرة للمُخاطَب في المحيط المعرفي [الإدراكي] المشترك بين المخاطِب والمخاطَب. وهذه هي المعلومات هي التي تغذي الآلية الاستنتاجية، وتُنتِج، بالتوليف مع الصورة المنطقية، الصورة القضوية والآثار السياقية.

6 . الجهد الإدراكي والآثار السياقية:[1]

. تقاس درجة ملاءمة (حصافة) الملفوظات بالجهد الإدراكي المبذول وبالآثار السياقية الناتجة.

6 . 1 . مفهوم الجهد الإدراكي: هو الجهد المبذول أثناء المعالجة الإدراكية للفعل التواصلي، ويرتبط بعوامل مختلفة مثل: طول الملفوظ، [جهد] الدخول إلى المعلومات الموسوعية، وبعدد القواعد المنطقية المعتمدة في الآلية الاستنتاجية.

6 . 2 . مفهوم الآثار السياقية (المعرفية):

وهو الناتج المعرفي لعملية تأويل الملفوظات، ويتجسّد في ثلاثة أنواع 1 . إضافة معلومة، 2 . الرفع من درجة القوة التي يتم بواسطتها حفظ معلومة 3 . حذف معلومة (في حالة وجود تناقض).

6 . 3 . العلاقة بين الجهد الإدراكي والأثر المعرفي: «إذا دخل المخاطَب في سيرورة تأويلية مكلِّفة من الناحية المعرفية، فلأنّه يتوقع بأنّ الجهد المبذول في المعالجة التي يتضمّنها تأويل الملفوظ تُعوّض بآثار [معرفية]».

6 . 4 . العلاقة بين الملاءمة والجهد الإدراكي :

. إذا تطلّب تأويل ملفوظ [ما] كلفة ما للمعالجة أو جهدا معرفيا، فإنّ درجة ملاءمته مرتبطة بذلك [الجهد]. (هناك تناسب عكسي).

6 . 4 . العلاقة بين الملاءمة والآثار السياقية:

. يكون الملفوظ ملائما في سياق معيّن إذا حقق على الأقل أثرا في هذا السياق. و كلّما أنتج الملفوظ آثارا سياقية [معرفية] في سياق معيّن، كلما كان ملائما [حصيفا] في هذا السياق.

7 . **خلاصة:**

الملاءمة **مفهوم نسبي:** يرتبط في الآن نفسه بالآثار السياقية وبالجهد المعرفي، وهي غير ثابتة، بل متغيرة من فرد لآخر.

---

[1] نقلا عن: J. Moeschler, A. Auchlin, Introduction à la linguistique contemporaine، و Dictionnaire de Pragmatique، لـ Jacques Moeschler, Anne Reboul، و: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب.دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية " في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، 2005.

المحاضرة الحادية عشرة: نظرية الطراز[1]

1 مدخل مصطلحي: نظرية الطراز: Théorie du prototype

(المنوال، القالب، النموذج)

2 نظرية الشروط الضرورية والكافية:

هي نظرية أرسطية ترى بأن المقولة "المفهوم" تتأسس على الخصائص المشتركة للأفراد. فإذا تحققت كل هذه الخصائص (الصفات) في فرد فإنه ينتمي إلى المقولة. ومعنى ضروري أن كل خاصية مشروطة ضرورية، ولكن من اللازم أن يتوفر الفرد على كل هذه الخصائص (الضرورية) لينتمي إلى المقولة. (وهذه الخصائص تتعلق بماهية الشيء)

. تستند النظرية على أسس منها: أنّ المفاهيم (أو المقولات) هي وحدات ذات حدود واضحة.

. انتماء وحدة معينة إلى مقولة (مفهوم) تتعلّق بنظام الصحة أو الخطأ: فإمّا أن تكون الوحدة منتمية إلى المقولة أو لا.

. أفراد المقولة الواحدة لهم وضع مقولي متساو، لأنّ كل فرد يمتلك خصائص المقولة.

⟸ كل كلمة لها دلالة دقيقة.

⟸ يوجد تقطيع طبيعي للأشياء في الواقع بحيث إن كل جنس هو متميز بوضوح عن الجنس القريب منه.

3 . نقد النظرية:

. لا يمكن التحقق من أنّ كل فرد من المقولة يمتلك كل الخصائص الضرورية والكافية لتلك المقولة.

. هذا النموذج يصعب تطبيقه على بعض المقولات مثل الألوان والكائنات الطبيعية.

. خلافا لما تقره النظرية بخصوص وجود تكافؤ بين أفراد المقولة الواحدة، فإنّ الاختبارات النفسية أثبتت وجود سلمية (تدرج) داخلي للمقولات (البطريق هل هو طائر أو لا).

. هذا النموذج يضطرنا إلى حذف (إقصاء) بعض الخصائص التعريفية التي لا تنطبق على مجموع أفراد المقولة.

---

[1] . موشلار جاك، وآن روبول، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، مُحَمَّد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003. و Dictionnaire encyclopédique de Pragmatique، لـ Jacques Moeschler, Anne Reboul, Seuil, 1994.

هذه الانتقادات ← بعض اللسانيين (خاصة لاكوف Lacoff 1987) إلى اقتراح نظرية منافسة مؤسسة على أبحاث نفسية حديثة في مجال المقوَلة. (وخاصة روش Roch 1978 /1977).

مرجع النظرية الأساس هو: علم الدلالة الطرازي (La Sémantique du Prototype) لجورج كلايبر Kleiber 1990)

4 . **طبيعتها:** هي نظرية ذات طابع نفسي معرفي جاءت ردة فعل على النظريات الفلسفية واللسانية القديمة الخاصة بالمفاهيم (التصورات) والمفردات. وبالخصوص على نظرية الشروط الضرورية والكافية للانتماء للمقولة بحيث انطلق من مشكلاتها وحاولت حلّها.

5 . مراحلها:

1 . المرحلة الأولى من النظرية:

. النظرية القياسية:

بعدا النظرية الأفقي والعمودي[1]**:**

5 . 1 . البعد الأفقي: ترتكز نظرية الطراز على التدرج الداخلي للمقولات (المفاهيم) فتستبدل الشروط الضرورية والكافية بمفهوم [درجة] التماثل مع الطراز التي أصبحت أساس التصنيف إلى مقولات.

الطراز هو النموذج الأحسن للمقولة، ويُحدد بطريقة إحصائية بناء على درجة تواتره بالقياس إلى ما يُذكر معه. (وهو ليس شيئا في الواقع (فردا)، ولكنّه صورة ذهنية أو (قالب stéréotype) مرتبطة بالكلمة المعبّرة عن المقولة. فعلى قدر مشابهة هذه الأشياء لعنصر مركزي يكون انتماؤها للمقولة، وتقدَّر درجة المشابَهة بحسب عدد الخصائص المميِّزة الموجودة في الشيء الذي نقارنه بالطراز.

. تستند نظرية الطراز إلى مجموعة من الافتراضات منها:

1 .كل مقوله لها بنية داخلية طرازية.

2 . يكون نموذج المقولة تمثيليا بمقدار درجة انتمائه إلى المقولة.

3 . الحدود بين المقولات غير واضحة.

4 . عناصر المقولة لا تتقاسم الخصائص نفسها، فالمسألة تتعلّق بتشابه أسري يربطها.

---

[1] موشلار جاك، وآن روبول، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، مُحَمَّد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003. وDictionnaire encyclopédique de Pragmatique، لـ Jacques Moeschler, Anne Reboul, Seuil, 1994.

5 . الحكم على انتماء شيء ما إلى مقولة ما يتأسس على درجة مشابهته لطراز المقولة.

ولكن نظرية الطراز لا تلغي الخاصية التركيبية للمعنى المعجمي، على اعتبار أنّ الخصائص النمطية (الطرازية) لم تُعوّض سوى الشروط الضرورية والكافية. وعليه فإنّها اكتفت بتليينها.

5 . 2 . البعد العمودي:

تعالج نظرية الطراز البعد العمودي أيضا للعلاقات بين الفئات، بحيث إنّ الشيء الواحد يمكن أن ينتمي إلى عدّة مقولات مختلفة. وهذه المقولات المختلفة تنتمي إلى نفس التدرّج البين مقولي. ويمكن هنا التمييز بين ثلاثة مستويات من المقْوَلات.

أ . مستوى الجنس العالي، مثل حيوان.

ب . المستوى القاعدي: مثل: كلب (وهو المستوى الأكثر إفادية (إعلامية)، لأنّ عناصرها تمتلك عددا كبيرا من الخصائص المشتركة بين أفراد المقولة. وهذا المستوى هو المستعمل بكثرة في الإحالة إلى الأشياء).

ج . المستوى التابع مثل: كلب الأوكار (الحراسة).

6 . نقائص النظرية القياسية للطراز:

. ليست نظرية تحليلية، وبالتالي فهي تستبعد إمكانية عمومية (كلية) بعض الخصائص، على اعتبار أنّ هذه الكلّية (العمومية) تعد ضرورية للمقوَلة. (فخاصية الحيوانية هي عامة لكل ما يندرج تحتها).

. هذه النظرية تصدق على بعض الميادين الخاصة بالكائنات الطبيعية أو المستحدثات، وتصدق على الأسماء أكثر من الأفعال والصفات.

. لا تسمح بالحكم حكما قطعيا على انتماء شيء إلى مقولة، لأنّه حتى الخصائص النمطية لا يتقاسمها كل أفراد المقولة الواحدة. (مثل: خاصية إمكانية الطيران بالنسبة للنعامة).

هذه النقائص وغيرها دفعت أصحاب هذه النظرية إلى تحديثها إلى ما يسمى بالنظرية الموسَّعة.

. من أجل إنقاذ نظرية الطراز، اقتُرح أن تُعد المقولات طرازية بصورة متفاوتة، فماذا يُشترط في المقولة لكي تكون طرازية، أي لكي تكون أفضل نموذج للمقولة.

7 . النظرية الموسَّعة:[1]

. ففي هذه النظرية تبيّن بأنّ بعض المقولات أحسن تمثيلا لنموذج المقولة، فالأحسن إذن يسمى ''المقولة الطرازية''، وهي التي تشتمل على الخصائص الأربعة التالية:

1 . أن تكون لها إحالات متعددة (مثل مقولة الطائر التي تحيل إلى الدوري، والدجاج، والنعامة ..) ، وفي الآن نفسه هي وحدة حدسية دالة (بحيث تُدرك هذه المقولة على أنّ لها معنى واحدا).

2 . يوجد بين عناصرها تشابه عائلي، أي أنّ هنالك تغطية للمعنى أو الخصائص. (نموذج الدوائر)

3 . أفراد المقولة غير متكافئة، أي أنّ هناك درجات مختلفة للتمثيلية

4 . أن تكون حدود المقولة غامضة. (غير متمايزة)

ولقد تبيّن من خلال الدراسات أنّ بعض المقولات تحقق خاصية

أو خاصيتين أو ثلاثة فقط، (مثل مقولة الطائر التي تحقق الخصائص الثلاثة الأولى.

ولقد نتج عما سبق أن تتميّز النظرية الموسّعة للطراز بالخصائص التالية:

1 .. يُعدّ الطراز ظاهرة مرتبطة بالاستعمال. (متغيّرة)

2 . يتمظهر الطراز في صور مختلفة بحسب المقولة، (وهذه الصور تسمى بالآثار الطرازية) (فأحيانا يأخذ الطراز مفهوم المعنى الأول الذي استعمل فيه اللفظ، وأحيانا يأخذ مفهوم المعنى الحقيقي والاستعمالات المجازية، كما في معنى Veau في الفرنسية التي تدل على عجل، ولحم، وجلد، وقد يكون النموذج الأكثر اشتمالا على الخصائص كما هو الحال بالنسبة إلى النظرية القياسية.)

3 . الطراز ليس هو دائما النموذج الأحسن للمقولة بحسب حكم المتكلّمين.

8 . من فوائد النظرية:

تسمح بمعالجة التعدد الدلالي ببساطة، بحيث إنّ معاني الكلمة الواحدة تشبه أفراد المقولة التي ترتبط فيما بينها بناء على مشابهتها للعائلة.

. ترى بأنّ الاستعارة ليست إلا إجراء اشتقاقيا لمعنى غير طرازي من معنى طرازي. (النار، ضوء الغاز)

. يمكن تفسير المجاز على أنّه انتقال من معنى إلى معنى آخر من العائلة الطرازية.

. يمكن استثمارها في التحديد المعجمي للكلمات، من خلال مقارنتها مع غيرها ومع النموذج.

---

[1] موشلار جاك، وآن روبول، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، مُحَمَّد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003. و Dictionnaire encyclopédique de Pragmatique، لـ Jacques Moeschler, Anne Reboul, Seuil, 1994.

فهرس المصادر والمراجع

المراجع العربية والمترجمة:

1 . الإبراهيمي خولة طالب، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000.

2 . استيتية سمير شريف ، اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، 2005

3 . إيلوار رونالد، مدخل إلى اللسانيات، تر: بدر الدين قاسم، منشورات وزارة التعليم العالي، سوريا، 1980.

4 . بابا عمر سليم، باني عميري، اللسانيات العامة الميسرة، الجزائر، 1990.

5 . باقر مرتضى جواد، مقدّمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، الأردن، 2002.

6 . باي ماريو ، أسس علم اللغة، تر. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط8، 1998.

7 . بشر محمد ، كمال: علم اللغة العام، الأصوات، مصر، دار المعارف، دط، 1973.

8 . بعلبكي رمزي منير، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، لبنان، 1990.

9 . تروبتسكوي نيكولاي، مبادئ علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا) تر: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

10 . الحاج صالح عبد الرحمن، دراسات وبحوث في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007.

11. الحاج صالح عبد الرحمن، دراسات وبحوث في اللسانيات العربية، ج1، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2007.

12 . حساني أحمد، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

13 . حنا سامي عياد، كريم زكي حسام الدين، نجيب جريس، معجم اللسانيات الحديثة (إنكليزي – عربي)، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 1997.

14 . خليل حلمي ، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

15 . درّاقي زبير، محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.

16 . دي سوسير فردينان، محاضرات في علم اللسان العام. تر: عبد القادر قنيني، المغرب، 1987.

17 . دي سوسور ف.، علم اللغة العام، تر. يوئيل يوسف عزيز، ط2.

18 . ر. ه، روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، تر. أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 227، 1997.

19 . السعران محمود، علم اللغة، مقدّمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، مصر، ط2، 1992.

20 . صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب.دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية " في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، 2005.

21 . الغذامي عبد الله، الخطيئة والتكفير، من البنيوية إلى التشريحية، النادي الأدبي الثقافي، المملكة العربية السعودية، 1985.

22 . كولماس فلوريان، اللغة والاقتصاد، تر. أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر، 2000، ع 263.

23 . المتوكّل أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، الرباط، 1995.

24 . مختار عمر أحمد، البحث اللغوي عند العرب، (مع دراسة لقضية التأثير والتأثر)، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988.

25 . موشلار جاك، وآن روبول، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003.

26 . مومن أحمد، اللسانيات، النشأة والتطوّر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

27 . ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، تر: وفاء كامل فايد، سعد مصلوح، مشروع القومي للترجمة المجلس الأعلى للثقافة، 2000.

28 . الوعر مازن، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية، محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، ع6، 1982.

بغير العربية:

29 -**Alain Borrondonner**, Cours critique de grammaire générative, P. U. Lyon. 1983.

30 - **Chomsky Noam**, Structures syntaxiques, Tra. Michel Braudeau, Paris, Le seuil, 1969.

31 - **Chomsky Noam**, Aspects de la théorie syntaxique, tra. J. C. Milner, Editions du Seuil.1971.

32 - **Chomsky Noam**, La linguistique Cartésienne. Ed. seuil, Paris, 1969.

33 - **Dortier Jean-François**, Le Langage: Introduction aux sciences du langage, Ouvrage coordonné par Dortier Jean-François, Extrait distribué par Editions Sciences Humaines.

34 - **Ducrot. O. Schaeffer. J. M**. Nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage,

35 - **Dubois Jean (& all.)**, (1994), Dictionnaire de Linguistique, Larousse, paris, 2eme ed.

36 - **Duchet Jean- Louis**, La phonologie. (Que sais-je). P.U.F. Paris. 5ème éd. 1998.

37 - **Fuchs Catherine, Le Goffic Pierre**, (1992), Les linguistiques contemporaines, Repères théoriques, Hachette Livres.

38 - **Gary – Prieur Marie- Noëlle**, (1999), Les Termes Clés de La Linguistique, Ed. seuil.

39 - **Ghazi. J.** Pour comprendre la linguistique. Presse du monde arabe. 1985.

40 – Louis. **Hjelmslev**, Prolégomènes à une théorie du langage. Tr: Una Canger, Paris, 1971.

41 - **Lyons John,** Chomsky. Tra : V. Gadbois et B.Gill. ed: Seghers. Paris. 1971.

42 - **Maingueneau Dominique**, (1996), Aborder la linguistique, ed. seuil, Paris.

43 - **Moeschler Jacques**, **Auchlin Antoine**, (2000), Introduction à la linguistique contemporaine, Armand Colin, Paris.

44 - **Neuveu Frank**, (2000), Lexique des notions linguistiques, Editions Nathan, Paris.

45 - PAVEAU Marie A., **SARFATI Georges E**., (2000), Les grandes théories de Linguistique, (de la grammaire comparée à la pragmatique), Armand Colin.

46 - **Ruwet. Nicolas.** (1967), Introduction à la grammaire générative, Librairie Plon, Paris.

47- De Saussure Ferdinand, (1995), Cours de Linguistique générale, Ed. Payot & Rivages.